بَحْثٌ حَوْلَ نَصٍّ مُحَقَّقٍ مِن مَخْطُوطَةِ (التَّيْسِيرِ فِي التَّفْسِيرِ) لِزَيْنِ الإِسْلَامِ أَبِي نَصْرٍ عَبْدِالرَّحِيمِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ القُشَيْرِيِّ (ت:٥١٤هـ)

إِعْدادُ:

د. عبد اللّه بن علي الميموني

الأُستاذ المساعد بقسم الدّراسات القرآنيّة في جامعة طيبة

المقدمة

الحمد لله الذي بعث إلينا أفضل رسله وأنزل علينا خير كتبه، كتابه الذي جعله مهيمنا على سائر الكتب، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

أمّا بعد:

فإنّ من أفضل ما عُمِرتْ به الأوقات، ورجي به خير المحيا والممات النظر في تفسير الكتاب المبين والاستزادة من علومه النافعة، والتدبر لآياته الحكيمة فبذلك يحصل الخير الأعظم والنفع الأكبر فهو النور المبين والصراط المستقيم.

وما من شك أن تقليب النظر في أمهات التفاسير والتنزه في مغانيها المشبعة بهدي القرآن والمعطرة بأنفاس العلماء من السلف الموفقين والخلف الصالحين المهتدين، والتأمل في متنوّع مناهجها ومتكاثر فوائدها يزيد في الفهم الرشيد والعلم النافع الزاكي.

وهذا التفسير له في النفس قصة قديمة فقد كنتُ اطّلعت في شرح الشّاطبيّة الموسوم بـ: (إبراز المعاني من حرز الأماني) للإمام أبي شامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي (المتوفى: ٦٦٥هـ) على كلام نقله عن أبي نصر القشيري (ت: ٥١٤هـ) في الدفاع عن قراءة حمزة بالخفض في(وَالأَرحَام) من قوله تعالى:(ٱلَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأرحَامَ) ثم رأيت جماعة من المصنفين في التفسير وفي علوم القرآن والقراءات نقلوا أيضاً كلام أبي نصر القشيري، ثم اطلعت على كثرة نقول الإمام القرطبي من هذا التفسير

– في تفسيره الشهير: الجامع لأحكام القرآن– فما زلت متشوّفاً راغبا في الاطلاع على تفسير أبي نصر عبدالرحيم بن عبد الكريم القشيري وحين وفّقت في العثور على قطعة مخطوطة من هذا التفسير عزمتُ على تحقيق أنموذج من هذا التفسير المهمّ، فوقع الاختيار على هذا الموضع من أوّل سورة النساء لما سبق بيانه من شهرة كلام المصنف فيه في الدّفاع عن قراءة حمزة، مع ما في هذا الأنموذج من تفسيره من بيان منهج وطريقة المصنف في هذا التفسير.

ويظهر لي مما وقفت عليه من هذا التفسير بواسطة نقل الإمام القرطبي عنه وما وقفت عليه من كلامه في هذا المخطوط جودة تلخيصه للأقوالِ ودقّة نقوله وحسن ترجيحِه فيما يتعلّق بالتفسير وعلومه هذا مع ما قد انتقد عليه في باب عزو الأخبار والروايات والتحقق من صحة المرويّات.

عملي في الدراسة وفي التحقيق:

ترجمتُ في قسم الدراسة للمصنّف وتعرّضت لبيان كتبه بحسب ما أسعفتني به المصادر، وأوضحتُ أدلة ثبوت نسبة المخطوطة إليه، ثم عقدتُ مبحثاً حول بيان منهجه في تفسيره.

وأمّا في قسم التحقيق فقد اجتهدتُ أوّلا أنْ أبرِزَ كلام المصنّف كما هو بحيث يكون مطابقاً لما أراده مصنفه أو قريباً منه، فقمتُ بنسخ الكتاب على وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع العناية بضبط النّصّ، وبتقويمه على مقتضى قواعد الإعراب الصحيحة ثم عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية، وخرّجت الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية وحكمتُ على الأحاديث المرفوعة وعزوتُ ما ينقله المصنّف عن غيره إلى مصادره، وعلقتُ

على المواضع التي رأيتُ أنها تحتاج إلى تعليق أو زيادة بيان. والله أسأل التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على قسمين: قسم الدّراسة وقسم التحقيق:

أولا: قسم الدراسة:

وفيه بعد المقدّمة وملخَّص البحث، أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة المصنف، وتشمل التعريف بوالده وبأسرته مع ذكر ثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني: مصنفاته.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب التيسير في التفسير له وإثبات نسبته وبيان نسخه الخطية.

المبحث الرابع: منهج أبي نصر القشيري في تفسيره

ثانياً قسم التحقيق:

وقد تناولتُ فيه تحقيق النص والتعليق عليه.

قسم الدراسة: ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة المصنف أبي نصر عبد الرحيم القشيري[1]

(١) ترجمته في السياق في تاريخ نيسابور للحافظ عبد الغافر الفارسي وهو ابن أخت المصنف: الورقة: ٤٦، ومنتخب السياق للصريفيني ص(١٠٦٩)، والأنساب(١٠/١٥٦)، وتبيين كذب المفتري ص (٣٠٨)، والمنتظم (١٧/١٩٠)، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد =

كنيته ولقبه واسمه:

اتفقوا على اسمه وكنيته ولقبه فهو: زين الإسلام أبو نَصْر عبد الرَّحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري، وهو الابن الرابع من جهة السِّن من أولادِ أبي القاسم القشيري، وهو أشبهُهُم بأبيه خَلْقًا، وأشهرُهُم، وأكثرُهم تصانيفَ[1] .

ومن كتبه تفسيره الذي حقَّقتُ منه هنا نصًّا مشهورًا مهمًّا، وهو تفسير ينقلُ منه بعض الأعلام المشهورين، وممن ينقل منه الإمام القرطبي صاحب «الجامع لأحكام القرآن»، فقد نقل منه في مواضع كثيرة تُنيِّف على الثلاثمائة وخمسين موضعاً، وممن نقل منه الحافظ المقرئ أبو شامة المقدسي في شرحه على الشاطبية في القراءات السبع المعروف بـ «إبراز المعاني من حرز الأماني»، فقد نقل منه نصًّا اشتهر بين القراء واتخذوه حجة في الدفاع عن قراءة حمزة

= للدمياطي (١١٩/١)، وتاريخ ابن الأثير (٥٨٧/١٠)، وطبقات ابن الصلاح (٥٤٦/١)ص (٢٠٤)، ووفيات الأعيان (٣ /٢٠٧– ٢٠٨) مع ترجمة أبيه، تاريخ الإسلام للذهبي (٢٢١/١١)، وسير أعلام النبلاء (٤٢٤/١٩)، والعبر (٣٣/٤)، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد للدمياطي (١١٩/٢)، وتتمة المختصر (٤٥/٢)، وفوات الوفيات (٣١٠/٢–٣١٢)، ومرآة الجنان (٢١٠/٣)، وطبقات السبكي(١٥٩/٧– ١٦٦)، وطبقات الإسنوي(٣٠٢/٢ – ٣٠٣)، وفوات الوفيات (٣١٠/٢)، وطبقات ابن قاضي شهبة (٣٠ /١)، وطبقات المفسرين للسيوطي (١٨– ١٩)، وطبقات المفسرين للداوودي (١٥٦/١)، وطبقات ابن هداية الله ص (٧٣)، وشذرات الذهب(٤٥/٤)، وإيضاح المكنون(٢ /٦٠٦)، وهدية العارفين (٥٥٩/١).

(١) ذكر ذلك ابن أخته الحافظ عبد الغافر الفارسي في السياق ص (٤٦)، ومنتخب السياق ص (١٠٦٩)، ونقله عنه جمع من العلماء وينظر ما سيأتي.

في سورة النساء، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى عند التعليق على أول سورة النساء.

نسبه:

أصل أسرة المصنف من ناحية «أُستُوا»[١] من أعمال نَيسابور من العرب الذين وردوا خراسان وسكنوا النواحي، ووالده أبو القاسم قُشَيريٌّ[٢] الأب، سُلميٌّ الأم، وخالُ والدِه أبو عقيل السُّلمي من وجوه ناحية «أُستُوا»[٣] ، وأما أمُّ المصنف فهي أمّ البنين الشيخة المسنِدة فاطمة بنت الأستاذ الإمام الحسن بن علي بن محمد بن الدَّقَّاق، وهي من بيت معروف، وسأترجم لها ولوالده ترجمة موجزة مستقلة بعد قليل– إن شاء الله.

(١) قال ابن خلكان: «أُستُوا: بضم الهمزة وسكون السين المهملة وضمِّ التاء المثنَّاة من فوقها أو فتحِها وبعدَها واوٌ ثمّ ألف، وهي ناحيةٌ بنيسابورَ كثيرةُ القُرى، خرج منها جماعة من العلماء» اهـ. انظر: وفيات الأعيان (٢٠٨/٣)، ومعجم البلدان(٢٤٣/١)، ومراصد الاطلاع (٧١/١)، وفيهما الاقتصار على الضمِّ.

(٢) بضم القاف وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها الرَّاء، هذه النّسبة إلى بني قُشَير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلةٌ من العرب ينتسب إليها كثير من المشاهير، منهم الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح. انظر: الإكمال لابن ماكولا(٤٣٩/١)، والأنساب(١١١/٤)، واللباب(١١٣/٢)، ومفتاح السعادة (٨٩/٢).

(٣) ذكر هذا كله حفيده في السياق ورقة(٥٠)، ونقله الصَّرِيفِيني في المنتخب، و هو في كثير من مصادر ترجمته المبينة.

شيوخه:

سمع أباه وأبا عثمان الصَّابوني، وأبا الحسين الفارسي، وأبا حفص بن مسْرور، وأبا سعد الكَنْجَرُوذِي، وأبا بكر البيهقي الحافظ، وأبا الحسين بن النَّقُّور، وأبا القاسم الزَّنجاني، وغيرهم بخراسان والعراق والحجاز، وحدَّث بالكثير.

روى عنه سبطه أبو سعد عبد الله بن عمر الصفَّار، وأبو الفتوح الطَّائي، وخطيب الموصل أبو الفضل الطوسي وغيرهم، وأبو سعد الصفَّار آخر من حدَّث عنه.

من أخبار المصنف وأحواله [١].

لقد كان أبو نصر القشيري أشبه الناس بأبيه خِلْقةً حتى كأنه شُقَّ منه شقًّا، وقد ربَّاه والده واعتنى به كثيرًا، ربَّاه أحسن تربية، وزقَّه العربية في صباه زقًّا[٢] حتى تخرَّج به وبرع فيها، وكمل في النثر والنظم فحاز فيهما قَصب السَّبق، استوفى الحظَّ الأوفى من علم الأصول والتفسير تلقِّيا من والده، ورُزق من السرعة في الكتابة ما كان يكتب كلَّ يوم طاقاتٍ[٣] لا يلحقه فيه كبيرُ مشقةٍ

(١) عامة الكلام هنا منقول من ترجمة المصنف من كتاب ابن أخته الحافظ عبد الغافر الفارسي، وقد اقتبست كلامه كما اقتبسه جماعة من العلماء منهم الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين، والسبكي في الطبقات وغيرهم.

(٢) مأخوذ من قولهم: «زقَّ الطائرُ الفرخَ زقًّا» أي أطعمه بفِيه. انظر: لسان العرب(١٠/١٤٣) مادة (زقق).

(٣) الطاقة نصف كراس كما قال الذهبي ونقل عنه ابن قاضي شهبة في طبقات =

حتى حصَّل أنواعًا من العلوم الدقيقة والحساب الذي يُحتاج فيه إلى علم الشريعة.

ولما توفي أبوه انتقل إلى مجلس إمام الحرمين وواظب على درسه وصحبته ليلاً ونهارًا، ولزمه عشيًّا وأبكارًا حتى حصل طريقته في المذهب والخلاف، وجرَّد عليه الأصول، وكان الإمام يَعتدُّ به، ويستفرغ أكثر أيامه معه مستفيدًا منه بعض مسائل الحساب في الفرائض والدور والوصايا...وحضر مجلسه ببغداد الخواص، ولزم الأئمة مثل الإمام أبي إسحاق الشِّيرازي رحمه الله الذي هو فقيه العراق في وقته، وأطبقوا على أنهم لم يروا مثله في تبحره....وخرج بعد من قابل راجعًا إلى الحج في أكمل حرمة وترفُّه في خدمة من أمير الحاج وأصحابه، وكان أكثرُ صغوه في أواخر أيَّامه إلى الرِّواية، قلَّما يخلو يوم من أيامه عن مجلس للحديث أو مجلسين(١).

فتنة المصنف مع الحنابلة في بغداد:

فتنته مع الحنابلة في بغداد مشهورة، فإنه كان له مكانة كبيرة عند فقهاء الشافعية وغيرهم، و كان أيضًا واعظًا له أتباعه، فحصل منه فيما ذكروا مبالغة في التشنيع على مذهب الحنابلة، قال الإمام ابن الجوزي في ترجمة المصنف: «كان له الخاطر الحسن والشِّعر المليح، وورد إلى بغداد، ونصر مذهب

= الشافعية(١٣/٢)، وهي تقع في(١٠) أوراق تقريبًا. ينظر مثلا: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين للدكتور موفق بن عبد الله ص (٢٣١-٢٣٣).

(١) تبيين كذب المفتري (١/ ٣٠٨)، والتدوين في أخبار قزوين (١٦٩/٣)، وطبقات السبكي (١٦٢/٧) نقلاً عن السياق لعبد الغافر الفارسي.

الأشعري، وتعصَّب له أبو سعد الصوفي عصبيةً زائدةً في الحد إلى أن وقعت الفتنة بينه وبين الحنابلة» اهـ [١] .

وقال ابن خَلِّكان: «وجرى له مع الحنابلةِ خصامٌ بسبب الاعتقادِ لأنه تعصَّبَ للأشاعرة، وانتهى الأمر إلى فتنةٍ قُتِل فيها جماعة من الفريقين، وركِب أحدُ أولاد نِظَام الملك حتى سكَّنها، وبلغ الخبرُ نِظام الملك وهو بأصبهان، فسيَّر إليه واستدعاهُ، فلمَّا حضر عنده زاد في إكرامه، ثم جهَّزه إلى نيسابور، فلمَّا وصلها لازم الدرس والوعظ إلى أن قارب انتهاء أمره» اهـ[٢].

وقال الذهبي: «وحجّ، فوعظ ببغداد، وبالغ في التعصُّب للأشاعرة، والغضِّ من الحنابلة))اهـ[٣].

وليس هذا البحثُ بحاجةٍ للدُّخول في تفاصيلها، فإنها طويلة[٤]، نسأل الله أن يغفر لنا ولمن سبقنا بالإيمان من إخواننا المسلمين.

وفاته:

توفي العلامة أبو نَصْر القشيري في الثامن والعشرين من جُمادى الآخرة سنة أربع عشرة وخمس مئة.

---

(١) المنتظم: ١٧/١٩٠.

(٢) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٠٨

(٣) سير أعلام النّبلاء: ١٩/ ٤٢٤

(٤) ينظر تفصيل ذلك في: المنتظم لابن الجوزي(١٦/١٨١)، وتاريخ ابن الأثير حوادث سنة (٤٦٩هـ)(٨/١٢٤)، والبداية والنهاية لابن كثير(١٦/٥٩)، وذيل طبقات الحنابلة (١/١٩-٢٢)، وطبقات السبكي (٣/٣٨٩) وما بعدها.

عائلة المصنف:

لقد كان لبيت أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القُشَيريِّ الشافعيِّ منزلة رفيعة، وشهرة وجلالة في عصرهم، وقد ابتدأت تلك المنزلة من والد المصنف أبي القاسم عبد الكريم، ثم نبغ في تلك العائلة جماعة من العلماء المذكورين، ومن المسنِدين المعمَّرين المشهورين، وترسَّخت تلكم المكانة بمن اشتهر وعُرف بالعلم من عائلة القُشَيريِّ بمن فيهم المصنف، وقد ذكر الحافظ ابن السَّمعاني أنّ بيتَ أبي القاسم القشيري – والد المصنف – بيتُ العلم، والحديث، والتصوّف[(١)]. والسَّمعاني من العارفين بهم لقرب عهده بهم، ولأنّ بعضهم من شيوخه. فوالد المصنف من الأعلام المشهورين.

ومن الفقهاء المذكورين والأصوليين والوعاظ المشهورين البارعين، ولقبه: زينُ الإسلامِ وكنيته: أبو القاسم عبد الكريم بن هَوَزِانَ القُشَيري، النَّيْسَابُوريُّ الشَّافعي (٣٧٦ – ٤٦٥ هـ)[(٢)]، وهو من كبار شيوخ الصوفية في عصره، وهو

(١) التحبير للسمعاني: ١/ ٥١.

(٢) للتوسع في ترجمته ينظر: تاريخ بغداد (٨٣/١١)، ودمية القصر(٩٩٣/٢-٩٩٨)، وكشف المحجوب، ص(٣٨٢)، وهو لعثمان الغزنوي الهُجويري الصوفي المتوفى سنة(٤٦٥ هـ)، والسِّياق في تاريخ نيسابور للحافظ عبد الغافر الفارسي حفيد المصنف ورقة (٤٩ب-٥١ ب)، والأنساب للسمعاني(١٥٦/١٠)،وتبيين كذب المفتري(٢٧١-٢٧٦)، والمنتظم(٢٨٠/٨)، والكامل(١١٨/٨)، واللُّباب(٣٨/٣)في(قشيري)، وإنباه الرواة(١٩٣/٢)، ومنتخب السياق للصَّرِيفيني(٣٣٤—٣٣٥) رقم الترجمة(١١٠٤)، والتقييد لابن نقطة الرقم ترجمة(٤٦٨)، ووفيات الأعيان(٢٠٥/٣-٢٠٨)، وطبقات الشافعية لابن الصلاح(٥٦٢/٢)، والتدوين في أخبار قزوين للرافعي (٢١٠/٣-٢١٢)، وتاريخ الإسلام للذّهبي(١٧٠/٣١)، وفي طبعة =

صاحب «الرسالة القشيرية» المشهورة، وهو شيخ الحافظ الخطيب البغدادي قال عنه الخطيب: «حدَّث ببغداد، وكتبنا عنه، وكان ثقةً، وكان يعِظُ، وكان حسن المواعظ، مَليح الإشارة، وكان يعرِف الأصول على مذهب الأشعريِّ، والفروع على مذهب الشافعي» اهـ[١].

وقال حفيده الحافظ عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي: «الإمام، الفقيه، المتكلِّم الأُصولي، المفسِّر، الأديبُ، النّحوي، الكاتب، الشّاعر، لسانُ عصره، وأستاذ الجماعة جمع بين علم الشريعة والحقيقة[٢]، وشرح أحسن الشَّرح أصولَ الطريقة» اهـ باختصار[٣].

وقال ابن الصّلاح: «الفقيه الصوفيُّ، المفتنُّ في العلوم» اهـ[٤].

= د. بشار عواد لتاريخ الإسلام (٢١٧/١٠–٢٢٠)، وسير أعلام النُّبلاء للذهبي(٢٢٧/١٨–٢٣٣)،والعبر(٢٥٩/٣)له أيضًا، وتاريخ ابن الوردي(٥٢٤/٢)، ودول الإسلام (٢٧٤/١)،ومسالك الأبصار(٨٩/١/٥–٩١)، ومرآة الجنان(٩١/٣–٩٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي(١٥٣/٥– ١٦٢).

(١) تاريخ بغداد (٨٣/١١).

(٢) لقد عرَّف أبو القاسم القشيري صاحب الترجمة الشريعة بأنها أمرٌ بالتزام العبودية، قال: «والحقيقة: مشاهدة الربوبية، ثمّ قال: وكلّ حقيقة غير مقيدةٍ بالشريعة فغير مقبول» اهـ. الرسالة القشيرية ص (١١٨). ويقصدون بالحقيقة هنا معرفة علوم الصوفية واصطلاحاتهم.

(٣) السياق ورقة (٤٩)، منتخبه للصِّريفيني، انظر: منتخب السياق ترجمة (١١٠٤).

(٤) طبقات ابن الصلاح (٥٦٢/٢).

والدة المصنف[١]:

أم المصنِّف هي: أمُّ البنين الشيخة المسنِدة فاطمة بنت الأستاذ الإمام الحسن ابن علي بن محمد بن الدَّقَّاق[٢]، قالوا نشأت في بيت علم وعبادة، وكانت عابدةً، قانتةً، متهجِّدةً، متبتِّلةً.

ولدت سنة (٣٩١ هـ)، وتوفيت سنة (٤٨٠هـ) في ثالث عشر ذي القعدة، وأنجبت منه ستة أولادٍ أربعةً من الذكور وابنتينِ.

قال حفيدها ابن ابنتها الحافظ عبد الغافر الفارسي: «لم يُرَ نظيرُها في سيرتها من العهود السالفة الماضية... ورُزِقت الأولاد الستة من الذكور والإناث أفراد عصرهم...عاشت في الطَّاعة تسعين سنة)اهـ. باختصار»[٣].

وقد قيل في وصفها والثناء عليها عبارات منها قولهم: «كانت عالمةً بكتاب الله فاضلةً، سمعت من أبي نُعيم الإسفراييني، والحاكم أبي عبد الله الحافظ وغيرهم، وخُرِّجت لها الفوائد وقُرئ عليها الكثير».

مكانته والثناء عليه:

لقد كان للمصنف مكانة مرموقة في عصره، فوالده له منزلة كبيرة، وشهرة، وهو مفسر، وفقيه، وأصولي، ونحوي، قال عبد الغافر في «سياقه»:

(١) ترجمتها في المنتخب رقم (١٤٣١)، والتقييد لابن نقطة (٣٢١/٢)، وتاريخ الإسلام (٩٦/٣٢)، وسير النبلاء (٤٧٩/١٨)، والعبر (٢٩٦/٣).

(٢) الحسن بن علي بن محمد الأستاذ أبو علي الدّقَّاق النيسابوري توفي سنة (٤٠٥هـ). وستأتي: ص(٤٠) في شيوخ المصنف.

(٣) المنتخب من السياق: (رقم: ١٤٣١).

«هو زين الإسلام أبو نَصْر عبد الرحيم...بحر العلوم، وصدر القُروم[١]، أشبههم بأبيه خَلقًا، حتى كأنه شُقَّ منه شقًّا، كمُل في النظم والنثر، وحاز فيهما قصب السَّبق، ثم لزم إمام الحرمين، فأحكم المذهَب والأصول والخلاف، ولازمه يقتدي به، ثم خرج حاجًّا، ورأى أهل بغداد فضله وكماله، ووجد من القبول ما لم يُعهد لأحد، وحضر مجلسَه الخواصُّ، وأطبقوا على أنهم ما رأوا مثله في تبحُّره» اهـ. باختصار[٢].

وقد ذكروا أنه كان من كبار أصحاب أبي المعالي الجوينيِّ.

وقال الإمام ابن الصَّلاح: «أعلى أولاد الأستاذ أبي القاسم القُشيريِّ في العلم محلاًّ، وإن لم يكن أكبرهم سِنًّا» اهـ[٣].

وقال الذهبي: «الشيخ الإمام، المفسر العلامة، أبو نَصْر عبد الرحيم بن الإمام شيخ الصوفية أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري، النحوي المتكلم، وهو الولد الرابع من أولاد الشيخ، اعتنى به أبوه، وأسمعه، وأقرأه حتى برع في العربية والنظم والنثر والتأويل، وكتب الكثير بأسرع خطٍّ، وكان أحد الأذكياء، لازم إمام الحرمين، وحصَّل طريقة المذهب والخلاف، وساد، وعظم قدره، واشتهر ذكره» اهـ[٤].

وقال أيضًا: «واستوفى الحظ الأوفر من علم التفسير والأصول تَلْقِينًا من

(١) جمع قَرْم بمعنى السيد المعظَّم. انظر: تاج العروس للزبيدي (٢٥٣/٣٣).

(٢) السياق ورقة (٤٥ ب)، ومنتخب السياق ص (٣٢٤) ترجمة (١٠٦٩).

(٣) طبقات الشافعية لابن الصلاح: ١ / ٥٤٦.

(٤) سير النبلاء (٤٢٤/١٩).

أبيه»[١] ا. هـ.

وقال تاج الدين السبكي: «كان رجلاً معظَّمًا حتى عند مشايخه، فلقد أطنب شيخه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في الثناء عليه »[٢].

المبحث الثاني: مصنفاته.

هذه أسماء كتب المصنف التي أمكن الوقوف عليها:

١) «الموضح في الفروع»: وهو في فروع الفقه الشافعي: ذكره حاجي خليفة[٣]، وتبعه إسماعيل باشا[٤].

٢) «التيسير في علم التفسير»: ومنه هذه القطعة من أول سورة النساء، وسيأتي الكلام عليه مفصَّلاً.

٣) «تخريج الفوائد»: ذكره الصَّرِيفيني في ترجمة المصنِّف[٥].

٤) «التذكرة الشرقية»: وهو كتاب في علم الكلام(العقائد)، نقل عنه الزَّبيدي في مواضع في شرح إحياء علوم الدين[٦].

٥) «المرشد في أصول الفقه»: ذكره الزَّركشي صاحب البحر المحيط في أصول الفقه من ضمن مصادره، ونقل منه في مواضع مصرِّحًا باسم الكتاب

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٢٢١/١١).

(٢) طبقات الشافعية للسبكي (١٦٤/٧).

(٣) كشف الظنون (١٩٠٤/٢).

(٤) إيضاح المكنون (٦٠٦/٢)، وهدية العارفين (٥٥٩/١).

(٥) المنتخب من كتاب السياق ص (٣٥٤).

(٦) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (١٦/٢، ١١٠، ١٥٢) وقد نبهني إلى هذه الفائدة بعض إخواننا من طلاب العلم فجزاه الله خيراً.

ومؤلفه[١]، كما نقل منه في كتابه الآخر المنثور في القواعد[٢]، ونقل منه أيضًا في كتابه البرهان في علوم القرآن[٣]، وتابعه السُّيوطي في الإتقان[٤]، وممن ذكر هذا الكتاب أيضًا الشوكاني، ويظهر لي أنه نقل عنه بواسطة الزركشي[٥].

٦) «المقامات والآداب»: كتاب في التصوف والوعظ، ذكره الزِّركلي في الأعلام وأفاد أنه مخطوط[٦].

فهذا ما تيسر العثور عليه من خلال كتب الفهارس والتراجم ومن بطون كتب الشافعية وغيرهم، وبالنظر إلى ما هو منتشر من ذكر أقوال المصنف في الأصول والتفسير وغير ذلك فلم أعثر على من كتب عنه ترجمة وافية فيها محاولة جادة لإحصاء كتبه.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب التيسير في التفسير له وإثبات نسبته وبيان نسخه الخطية.

نسخ الكتاب المخطوطة والتعريف بنسخة الأصل:

لم أقف لهذا التفسير الجليل على نسخة تامّة –مع بالغ الأسف– ولكن

(١) البحر المحيط (١/١٠٦، ٢٨١، ٣٢١) و(٣/٣٢٢)، و(٤/٢٧).

(٢) المنثور في القواعد للزركشي (٢/٢٨١).

(٣) البرهان في علوم القرآن (٢/٣١٧) .

(٤) الإتقان (٤/٢٢٨).

(٥) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/١٧٨، ١٧٩).

(٦) الأعلام (٣/٣٤٦).

مع هذا فقد يسر الله ووقفتُ على نسخ مهمة متفرقة كان بعضها منسوبا خطأ لغيره ؟

وهذا وصف لهذه النسخ:

١) نسخة الأصل وهي في مجلدين: المجلد الأول: في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا برقم: ٥ (٨٩)–ج ١ وهي تتكون من(٢٣١و) – ابتداء من سورة الفاتحة إلى المائدة[١].

وقد نسبت خطأ في الفهارس وفي فهرس مكتبة فيض الله لأبي القاسم القشيري والد المصنف وهي قطعاً ليست له وإنما هي للمصنف أعني أبا نصر القشيري عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيريّ. ولا أدري لمَ غلط فيها المفهرسون للمكتبة مع أنّه كتب في أولها بخطٍّ واضحٍ أنّها كتاب: التيسير لزين الإسلام أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوزان القُشيريّ، وسأتي مزيد بيان لأدلة واضح لا لبس فيها تبين أنها لأبي نصر وليست لأبيه ومن هذه الدلائل أني قارنت بين النّقول التي ينقلها القرطبي وغيره وينصّون على أنها من تفسير أبي نصر القشيري ووجدتها موجودة في المخطوط.

ومع نفاسة هذه النسخة وتقدم كتابتها وشهرة وجلالة راويها عن المصنف –كما سيأتي مبينا– فقد وقع فيها في مواضع آثار رطوبة بيّنة وطمس في بعض المواضع لكنّ عنوانها ومقدمتها واضحة.

المجلد الثاني: من النسخة الماضية أعني: نسخة فيض الله أفندي٥(٨٧)–ج٢(٢٠٨و)–٥٤٢هـ. تبدأ بسورة المائدة[٢]. قلتُ: وتنتهي بنهاية سورة الكهف.

نسخة جامعة ليدن ٣٥٨(في٢٩٤ورقة) – ٥٣٥هـ – من الآية٢١ من

(١) الفهرس الشامل: مخطوطات التفسير: صـ ١٠١ – ١٠٢.

(٢) الفهرس الشامل: مخطوطات التفسير،ص:١٠١– ١٠٢ و(المورد ٧/١-٢(١٩٧٨) / ٣١٥).

الحديد إلى سورة التّحريم[١] لكنها أيضا نُسبت خطأ لأبي القاسم والد المصنف وتبين أنهّا ليست له وإنما هي لابنه أبي نصر عبد الرحيم، وقد بين ذلك الدكتور: قاسم السامرائي[٢] فقد قال في معرض كلام له عن كتب والد المصنف أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، ما نصه:

«وعندي صورة من نسخة: (لا يدن)، وقد قرأتها بإمعانٍ فوجدتُ أنّ هذا التفسير لا يمكن أن يكون للقشيريّ أبي القاسم بل لابنه أبي نصر عبد الرحيم))اهـ.

نسخة مكتبة جاريت –هولندا ٣٨٦–٣٨٧ (h/٦٤٣» ج٥ (في ٢٠٣) ورقة. وتبدأ من سورة الإسراء إلى سورة المؤمنون. ومنها مصورة في مكتبة الملك فهد الوطنية: (h/٦٤٣) هكذا هي عندهم بهذا الرمز أيضا. مكتوبة سنة: ٨٦٤هـ. كما في آخرها.

وقد نُسِبت في فهرس مكتبة جاريت على الصواب ،لزين الدين أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري، وهي نسبةٌ صحيحة، وقد وقفت عليها وظهر لي بالتدقيق فيها أنها للمصنف كما ثبت أيضا ذلك بخطّ ناسخها.

(١) تذكرة النوادر لهاشم الندوي: صـ٢٤ والفهرس الشامل: مخطوطات التفسير: صـ ١٠١ – ١٠٢.

(٢) مجلة المجمع العلمي العراقي:(١٨/ ٢٤٤).

وصف المخطوطة وتوثيق نسبتها إلى المؤلف:

وصف المخطوط:

هذا المخطوط نسخة مصوّرة من الأصل المحفوظ في مكتبة فيض الله أفندي بتركيا برقم: ٥ (٨٩)–ج ١ وقد نسبت خطأ إلى والد المصنف، وهذا المجلد الأول يتكون من (٢٣١) ورقة، ابتداء من سورة الفاتحة إلى نهاية تفسير سورة النساء قبل تفسير سورة المائدة، وفي كل ورقة وجهان، وفي كل وجه(٢١) سطرًا.

وهي مكتوبة بخطٍّ نسخٍ مقروء، وقد أُثبت في آخر هذا المجلد اسم الناسخ، وتاريخ الفراغ من نسخ هذا المجلد وهو في مدينة السلام – بغداد – عام (٥٤٢هـ)، وهذا التاريخ تاريخ متقدِّم وقريب جداً من وفاة المصنف.

كما أثبت عليها اسم الناسخ وهو: عبد العزيز بن عثمان بن أبي بكر المغربي الأَشِيرِي[1] المالكي وعلى النّسخة إثبات سماع جماعة لهذه النسخة مباشرة من راويها الإمام عمر بن أحمد بن الصفَّار الفقيه الشافعي عن أبي نصر القشيري وسيأتي قريباً. وعلى النسخة ختم تملك لصاحب المكتبة شيخ الإسلام فيض الله أفندي بتاريخ(١١١٣هـ).

والقدر الذي حُقِّق من هذا المخطوط في هذا البحث من أول سورة النساء إلى الآية: ١١ ويبتدأ من الورقة(١٨٣) الورقة(١٨٧).

(١) الأَشِيري: بفتح الهمزة وكسر الشين المعجمة نسبة إلى أَشِير حصن بالمغرب كما في اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (٦٨/١)، ولب اللباب للسيوطي ص (١٧).ولم أعثر على ترجمته.

المبحث الرابع: منهج أبي نصر القشيري في تفسيره:

أولا: توثيق نسبة هذا التفسير إلى أبي نصر القشيري:

إن نسبة هذا التفسير لأبي نصر مبنية على دلائلَ واضحةٍ لا لَبس فيها ومن هذه الدلائل:

١) اسم الكتاب «التيسير في التفسير» واسم المصنف المثبت على أول هذه النسخة القيمة الآتي وصفها ويؤيده ما يلي:

٢) السماع المثبت على أول هذه النسخة عن مصنفها فقد جاء في أول المخطوط النص الآتي: «أخبرنا الشيخ الإمام أبو حفص عمر بن أحمد بن منصور الصفار النيسابوري قدم علينا حاجّا بغداد، قراءة عليه وأنا أسمع قال: أنا خالُ أمِّي الشيخ الإمام زين الإسلام أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري رحمه الله قال» الخ. اهـ. من الورقة الثانية. من الأصل.

فهذا السند الذي جاء مثبتاً في أوّلها يتطابق مع ما ذكره الحافظ ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» في ترجمة الإمام عمر بن أحمد بن منصور بن محمد بن القاسم بن حبيب بن عبدوس الصفَّار الفقيه الشافعي مما يثبت نسبتها إلى المصنف فقد قال في ترجمته: «قدم بغداد حاجًّا في سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، وحدَّث بها بكتاب «التيسير في التفسير» لأبي نصر القشيري» وهذه عبارته في ترجمته كاملة قال: «من أهل نيسابور، كان خَتَنَ أبي نصر بن القشيري، وكان إمامًا كبيرًا فقيهًا فاضلاً مفتيًا مناظرًا مبرَّزًا، سمع الحديث الكثير بإفادة جده لأمه إسماعيل بن عبد الغافر بن يوسف المراغي،

وأبي بكر الفارسي بن أبى المظفر بن عمر بن الأنصاري، وأبي بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي، وأبي الحسن علي بن أحمد المديني، وأبي تراب عبد الباقي بن يوسف المراغي، وأبي بكر محمد بن سهل السراج، وأبي سهل عبد الملك بن عبد الله الدَّشْتي، وأبي سعيد عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القشيري، وأبي سعيد إسماعيل بن عمرو البحيري، وأبي سعد علي بن أبي صادق الحيري، وأبي نصر عبد الله بن الحسين بن محمد بن هارون وغيرهم، قدم بغداد حاجًّا في سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، وحدَّث بها بكتاب «التيسير في التفسير» لأبي نصر القشيري، و«حكايات الصوفية» لابن بَاكُوْيَه، وغير ذلك من الأجزاء، وألقى بها الدرس في المذهب والأصول، سمع منه يوسف بن محمد بن مقلد الدمشقي، وأبو الفضل أحمد بن صالح ابن شافع الجيلي، وروى لنا عنه من أهل بغداد سليمان وعلي ابنا محمد بن علي الموصلي، وكان ثقةً ثبتًا صدوقًا» اهـ[1].

ونقل السُّبكي في طبقات الشافعية كلامَ ابن النَّجار، وفيه قول ابن النجار: «ورد بغداد الخ»[2].

٣) نقول كثيرة نقلها جماعة من العلماء موجودة في هذه النسخة كما نقلوها فمن هذه النقول:

أ– نقول الإمام القرطبي فقد أفاد الإمام القرطبي في تفسيره من تفسير أبي نصر

(١) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٢٠/٢٢).

(٢) طبقات الشافعية (٧/٢٤١).

القشيري ونقل منه نقولاً كثيرةً مهمَّةً تنيف على الثلاثمائة وخمسين موضعاً. وسيرد قريباً تفصيل القول فيما نقله القرطبي.

ب– وممن نقل منه الحافظ المقرئ أبو شامة المقدسي في شرحه على الشاطبية في القراءات السبع المعروف بـ «إبراز المعاني من حرز الأماني»، فقد نقل منه نصًّا اشتهر بين القراء، واتخذوه حجة في الدفاع عن قراءة حمزة الواردة في أوائل سورة النساء[1]؛كما ذكر السبكي أنه اطَّلع على هذا التفسير ونقل منه، وذكر نقلاً نقله الرَّافعي منه[2].

نقول الإمام القرطبي من هذا التفسير:

لقد نقل الإمام القرطبي في تفسيره نقولاً كثيرة كما قدمتُ وهذه النقول موجودةٌ في تفسير أبي القاسم القُشيريّ –أعني والد المصنِّف– المعروف بـ«التفسير الكبير» وبـ «التيسير في التفسير» وهي أيضا في تفسير المصنف أعني أبا نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم، وهي تُثبِتُ صحَّة نسبة الكتابين معاً.

فيمكن أن نجعل هذه النقول التي وجدناها في التفسيرين تفسير أبي القاسم وتفسير ابنه أبي نصر توثيقًا للتفسيرين جميعاً، وذلك لأننا نستدلُّ بذلك على أنّ ابنه أبا نصر عبد الرحيم نقل بعض ذلك من كتاب أبيه القاسم؛ لأنه –وبلا ريب– سيكون قد أفاد من تفسير والده.

وبرهان صحة ذلك: أنّ التفسيرين المخطوطين لدينا وهما يشهدان بذلك

(١) سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى بيان ذلك عند التعليق على المحقق هنا من أول سورة النساء.

(٢) طبقات الشافعية (١٦٦/٧).

–أعني ما بقي من تفسير الأب وما بقي من تفسير الابن–والمخطوطتان مختلفتان اختلافًا بيِّنا عن بعضهما مضمونًا وأسلوبًا بحيث لا يُرتاب أنهما كتابان في التفسير مختلفان ومن المتفق عليه عند المترجمين لهما وعند سائر العلماء أن لكل منهما تفسير، ولكنّ التشابه بينهما فيما يوردانه من الأحاديث والآثار وغيرها كبيرٌ، والذي أجزم به بعد النظر والمقارنة بينهما أن أبا نصر عبد الرحيم قد أفاد من تفسير والده أبي القاسم وشرح ذلك على وجهه يطول، وتلخيص ذلك أنَّا عند تأمُّلنا نجد أن الإمام القرطبي نقل عشرات النقول مصرِّحًا فيها باسم أبي نصر القشيري الابن ثمَّ نقل نقولاً قال فيها قال: «القشيري»، ولم يزدْ على وصفه بالقشيريِّ، فاحتمل الكلام أن يكون مقصودًا به أبو القاسم القشيري، وأن يكون مقصودًا به ابنه أبا نصر، فاحتجنا إلى مراجعة التفسيرين جميعًا لنقارنَ تلك النقول، ونتبيَّن أيهما المقصود بذلك، وقد تتبعتُ كلام الإمام القرطبي في كلِّ ما نقله عن((القُشيريّ))، فطال عليَّ وأجهدني تتبُّعه لكثرته، واستلزم ذلك منِّي مقارنته بالتفسيرين مع كونهما مخطوطين وناقصين، غير أنَّ القدر الموجود منهما بحوزتي كبير– ولله الحمد– فتوصلتُ إلى النتائج الآتية:

١) لم يبقَ عندي شكٌّ في أنّ الكتابَ الذي كنت قد حققتُ تفسير الفاتحة والبقرة منه مع مقدمته هو تفسير أبي القاسم عبد الكريم القشيريِّ، وأن ابنه أبا نصر عبد الرحيم ينقل منه.

٢) ثبت لديَّ صحة نسبة المخطوطة التي بحوزتي من تفسير ابن المصنف أبي نصر عبد الرحيم–وهي الأصل الذي تكلمتُ عليه في مخطوطات الكتاب– فقد راجعتُ قسماً كبيراً من هذه النقول وقارنتها مع المخطوط، فألفيتها كما نقل الإمام القرطبي– فلله درّ القرطبي ما أدق عزوه وما أحسن

اختياره–ولم أجده نسب شيئاً لأبي نصر القشيري يخالف ما في تفسيره المخطوط فكل هذا يُثبتُ أن هذه المخطوطة صحيحة النِّسبة إلى أبي نصر عبد الرحيم.

٣) ما صرَّح فيه القُرطبي بالنَّقل من القُشيري فهو على قسمين:

قسمٌ: يصرِّح فيه باسم أبي نصر عبد الرحيم ابن المصنف، وأجده في تفسيره، وقد أجده أيضًا في تفسير والده أبي القاسم عبد الكريم.

وقسمٌ يبهمه فيقول: «قال القشيريُّ» من غير زيادة فهذا أيضًا وجدت كثيراً منه في تفسير الأب والابن معاً، وقد لا أجده إلا في تفسير الابن وسأمثِّل لذلك.

وهنا وقفة: فإمَّا أن يكون القرطبي قد نقل عن التفسيرين جميعًا، وهو ما كنت أرجِّحه، وإما أن يكون قد نقل عن تفسير أبي نصر القشيري وحده، وهو الراجح عندي الآن فالإمام القرطبي إنما كان ينقل من تفسير الابن أعني مصنفنا، أبا نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم لا من تفسير والده وذلك لأمور، منها:

١) رأيته كثيرًا ما يُصرِّح بأنه نقل من تفسير أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري، ولم أره صرَّح قطُّ بالنقل من تفسير والده، فلذلك أرى أن ما أبهمه بقوله: «قال القشيريُّ» يُردُّ إلى المفسَّر من كلامه؛ لأنه صرَّح في عشرات المواضع بما يُزيل اللَّبس، ولم يصرِّح قطُّ في تفسيره بعد التتبع بالنقل من تفسير أبي القاسم القشيري الأب[1].

٢) وجدتُّه نقل نقولاً من تفسير القشيري هكذا مبهماً، فاحتمل الأمر أن

(١) تنبيه: وأمّا ما نقله القرطبي في موضع واحد بقوله في خبر مسند: وذكر أبو القاسم القشيري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر خبراً. فليس هو من تفسيره وإنما هو من الرسالة القشيرية وهو موجود في كتاب الإخلاص منها. ينظر: تفسير القرطبي(٢/١٤٦).

يكون نقل منهما جميعًا أو من أحدهما، فلما لم أجد بعضَ هذه النقول إلا في تفسير الابن–أعني أبا نصر– ولم أجدها في تفسير الأب، تبين لي بذلك وبالنظر إلى ما سبق أنه إنما ينقل من تفسير «التيسير» المنسوب للابن لا للأب.

أمثلة:

قال الإمام القرطبي في تفسير لفظة ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ﴾ من تفسير سورة الفاتحة: «وتشديد الميم خطأ، قاله الجوهري. وقد رُوي عن الحسن وجعفر الصادق التشديد، وهو قول الحُسين بن الفضل، من (أَمَّ) إذا قصد، أي: نحن قاصدون نحوك، ومنه قوله: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة:٢] حكاه أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري» اهـ[(١)].

فهذا الذي نقله القرطبي موجود بلفظه في تفسير أبي نصر عبد الرحيم القشيري ابن المصنف من المخطوط الذي لديَّ[(٢)]، وموجود أيضًا في تفسير المصنف أبي القاسم في القسم المحقَّق لديَّ ولكن بلفظٍ مختلفٍ اختلافًا يسيرًا جدًّا يدلُّ على أنَّ أبا نصر قد يكون نقله من تفسير والده. وهذا لفظ تفسير أبي القاسم القشيري الأب: «وقال الحُسين بن الفضل: إنما هو ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ﴾بالتشديد، أي قَصدْناك بهذا الدُّعاء فأَجِبْ لنا، وهو كقوله تعالى: ﴿وَلَآ

(١) تفسير القرطبي (١/١٢٩).

(٢) ينظر: التيسير (ورقة: ٨ أ).

﴿ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا﴾ [المائدة:٢] أي: قاصِدين» اهـ[(١)].

مثالٌ آخر:

قال القرطبي: «رُوي أنَّه ما شربه أحد إلا جنَّ، حكاه القشيري» اهـ[(٢)].

وهو موجود في تفسير الابن أعني مصنفنا أبا نصر عبد الرحيم[(٣)]، وهو أيضا في تفسير والده أبي القاسم القشيريِّ، ونصُّ كلام الأب: «وقيل لمَّا سُحِق الْعِجْلُ وذُرِيَ في الماء ما شرب من ذلك الماء أحدٌ إلا جنَّ» اهـ. ذكر ذلك عند تفسير قوله:﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣]. وقد نقله الحافظ ابن كثير في تفسيره[(٤)]؛ لكنه نقله بواسطة القرطبي.

مثال آخر:

فيه نقل الإمام القرطبي من القشيري: «قال أنس بن مالك: رأيت في المقام أَثَرَ أصابعه وعَقِبِهِ وأَخْمَصِ قَدَميهِ غير أنَّه أذهبه مسحُ الناس بأيديهم[(٥)]» اهـ.

---

(١) ينظر: آخر تفسير سورة الفاتحة.

(٢) تفسير القرطبي (٢/٣٢).

(٣) التيسير في التفسير: ورقة (٥١).

(٤) تفسير ابن كثير (١/٣٣٤).

(٥) خبر أنس رضي الله عنه رواه الفاكهي(١/٤٥٠) برقم (٩٨٦)، والواحدي الوسيط (١/ ٢٠٥) من طريق ابن وهب حدثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب حدثني أنس به، و نقل ابن كثير في =

ذكره أبو القاسم القشيري في تفسيره عند قوله:﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، وهذا الخبر نقله القرطبي في تفسيره قائلاً: «حكاه القشيري»(١). وهو موجود أيضا في تفسير ابنه أبي نصر(٢).

مثالٌ آخر:

قال القرطبي: «قال القشيري: وقُرئ ﴿يَعْقُوبَ﴾ بالنصب عطفًا على ﴿بَنِيهِ﴾ وهو بعيد؛ لأَنَّ يعقوبَ لم يكن فيما بين أولاد إبراهيم لما وصَّاهم، ولم يُنقلْ أنَّ يعقوب أدركَ جدَّهُ إبراهيم»(٣) اهـ.

فههنا أبهم القرطبيُّ القشيريَّ، ولم يُبيِّنه، وهذا النص ليس موجودًا في تفسير أبي القاسم الأب ولكنه في تفسير ابنه أبي نصر –المصنف–، والذي في تفسير الأب عند هذه الآية قوله: «والقراءة على رفعِ ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ﴾ [البقرة:١٣٢]، أي ووَصَّى يعقوب كما وصَّى إبراهيم، وقُرئ في الشواذِّ – وهو جائز في العربية– ﴿يَعْقُوبَ﴾ نَسَقًا على ﴿بَنِيهِ﴾» اهـ(٤).

= تفسيره (١/١٧١) سنده ومتنه قائلاً قال: عبد الله بن وهب حدثنا يونس بن يزيد الخ. وأفاد الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/١٦٩) أنه في موطأ ابن وهب، ورواه الفاكهي أيضًا من طريق أخرى عن الزهري به برقم (٩٨٧)، وحكاه الثعلبي بلا سند (١/٢٧١)، وقد نقل قتادة التابعي نحوه عمّن رأى أثر عقبه وأصابعه كما تفسير الطبري (٢/٥٢٧)، وأخبار مكة للأزرقي(١/٢٧٢)، والدر(١/١١٩)،وينظر في هذا أيضًا: تاريخ مكة للفاكهي(١/٤٥٠-٤٥٢).

(١) تفسير القرطبي (٢/٦٤).

(٢) التيسير في التفسير لأبي نصر: ورقة: ٦٤.

(٣) القرطبي (٢/١٣٦).

(٤) القراءة بنصب (يعقوبَ) شاذة، نسبها ابن خالويه في مختصر في الشواذ ص(٩) إلى عمرو بن =

وإنما هو في تفسير المصنف أبي نصر عبد الرحيم القشيريِّ[(١)]، فهذا النص وأمثاله مما لا يوجد إلا في تفسير أبي نصر الابن دون والده هو الذي جعلني أتراجع عن ترجيحي السابق وأرى أنّ القرطبي إنما ينقل في تفسيره عن أبي نصر عبد الرحيم القشيري دون والده فمتى قال: قال القشيري مبهماً، فإنما يريد به (الابن) أبا نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري.

تفسير أبي القاسم القشيري والد المصنف أقدم وأسبق من تفسير ابنه أبي نصر القشيري:

لا ريب أنّ تفسير والد المصنف أسبقُ وأقدم من تفسير ابنه مصنفنا أبي نصر وقد ذكروا أنّ المصنف درس على والده ومما أخذه عنه التفسير كما تقدم[(٢)] ويكفي أنْ ننظر إلى تاريخ تصنيف والده لتفسيره الكبير فقد صنفه قبل سنة عشر وأربعِ مئة وذلك قطعا قبل ولادة ابنه أبي نصر مصنفنا ففي منتخب السياق[(٣)]: صنّف: «التفسيرَ الكبير» قبل العشرِ وأربعِ مئة) اهـ. وهكذا نقل

= فائد و طلحة بن مصرِّف، وكذلك نسبها ابن عطية في المحرر الوجيز (٢١٣/١) إلى عمرو بن فائد الْأَسْوَارِيِّ، ولم يذكر طلحةَ. وزاد القرطبي (١٣٥/٢) وأبو حيان في البحر المحيط (٣٩٩/١) نسبتها إلى إسماعيل بن عبد الله المكي.

(١) ينظر: التيسير في التفسير لأبي نصر القشيري: من الأصل: ورقة (٦٦ أ).

(٢) ينظر مثلا: طبقات الشافعية للسبكي: ١٦١/٧ والوافي بالوفيات: ١٨/ ٢٠٠.

(٣) منتخب السياق: صـ ٣٣٥.

الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري[(١)] وابن الصلاح[(٢)] عن عبد الغافر الفارسي أنّه قال: «صنّف: «التفسيرَ الكبير» قبل العشرِ وأربعِ مئة»اهـ.

وقال القاضي ابن خِلِّكان[(٣)] :(وأخذ في التصنيف، فصنف التفسير الكبير قبل سنة عشر وأربعمائة) اهـ.

وأبو نصر القشيري ابن المصنف توفي سنة (٥١٤هـ) وقد قال الذهبي إنه توفي وهو في عشر الثمانين. فيكون مولده قطعا بعد أربع مئة وثلاثين من الهجرة أي بعد تصنيف والده لكتابه بزمن طويل.

ولا ريب أن مصنفنا أبا نصر قد استفاد من تفسير والده ومع ذلك فتفسيره تفسير مستقلٌ استقلالا واضحاً وهو مختلف تماما في الأسلوب وفي المضمون عن تفسير والده، وأما استفادته من تفسير والده فموجودة في بعض المواضع التي اطلعتُ عليها على أنّ احتمال أن يكونا جميعا قد أفادا من بعض التفاسير المشهورة قبلهما وبخاصة للأئمة من علماء بلدهما ومذهبهما فاحتمال ظاهر، ولكن الجزم بتسمية الكتب التي نقلا منها جميعا مجرد ظن والجزم في مواضع الاحتمال تغرير بالقراء ما لم يسبقه استقراء تام وتتبع يكون حجة ودليلاً، وإن مما ظهر لي أنه تابع فيه والده أو تأثر به ما ذكره في تفسير ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ فهناك توافق كبير في الترجيح والنقل بينهما[(٤)] ومما يؤكد استفادة أبي

(١) تبيين كذب المفتري: صـ ٢٧٢

(٢) طبقات ابن الصلاح: ٢/ ٥٦٤

(٣) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٠٦.

(٤) ينظر التفسير الكبير لأبي القاسم عبد الكريم القشيري١/١٥١ محقق رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى ويقارن بما في الورقة:(٤) من تفسير أبي نصر القشيري من الأصل.

نصر في تفسيره من والده أنه ذكر في تفسيره ما يدل على هذا فقد نقل الإمام القرطبي: «قال القشيري أبو نصر: وكان الامام والدي رحمه الله يقول: يعلم على الجملة أنها كانت شجرة المحنة[(١)]»اهـ.

وصف عامّ موجز:

إن تفسير أبي نصر القشيري «التيسير في التفسير» متوسط إجمالا بين الإسهاب في ذكر الأقوال والمذاهب وبيان رجحان ما يرجح منها وبين الإيجاز وهو يدخل في التفاسير الكبيرة، وليس هو كالتفاسير الكبيرة جداً، وكذلك فيما يتعلق بمنهجه في اللغة والنحو والقراءات فهو يوجه القراءات ويبين معانيها من غير إسهاب، ولاريب أنّ منهج أبي نصر يحتاج لدراسات متأنية يكثر فيها من ضرب الأمثلة الموضحة لمنهجه وطريقته فهو تفسير مهم وهذا يحتاج إلى مبحث آخر مستقلّ.

من الاختلاف الواضح بين منهجيهما:

إن المقارنة بين التفسيرين توضح فروقا جوهرية وأساسية كثيرة ولأنّ الغرض إنما هو إثبات أنهما تفسيران مختلفان اختلافا بينا لا الدخول في التفاصيل التي تفضي إلى إطالة البحث جدّا وخروجه عن مقصده إذ من المعلوم أن تفصيل القول في الفروق بين التفاسير الكبيرة يحتاج لكلام مستقلٍّ طويل لا يحتمله مثل هذا التحقيق لقطعة يسيرة من هذا التفسير المهمّ المخطوط، وعليه فسأكتفي بما أرجو أن يفي بالمراد إن شاء الله تعالى.

اختلاف منهجيهما في الموقف من القراءات:

من الأمثلة الواضحة في اختلاف منهجيهما فيما يتعلق بالموقف من

(١) تفسير القرطبي: ١/ ٣٠٥.

القراءات أن والد المصنف لما ذكر قراءة حمزة في قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ بالخفض في (والأرحامِ)[(١)] نقل عبارة الزّجّاج وغيره في تضعيف قراءة حمزه: وهذه عبارة والد المصنف: (وقرأ حمزة وحدهُ و{الأرحامِ} خَفضاً ووُجِّهَ أن يكون على اليمين كما تقول: أفعلُ واللهِ فَتُأخِّرَ القسم، فأمرَهم بالتقوى وحلّفهم عليه بالأرحام، وقيل: إنَّهُ خَفضٌ معطوفٌ على الكنايةِ في قوله تعالى: ﴿به﴾ كأنَّهُ قالَ واتقوا الله الذي تساءلونَ به والأرحامِ أي وبالأرحام، وهذا ممَّا يُستقبحُ جدّاً ولا يَرتضيه النحويون لا يُقال: مَررتُ بهِ وزيدٍ ولكن يُقال مررتُ بهِ وبِزيدٍ)اهـ[(٢)].

فقد نقل كلام النحويين ولم يتعقّبه فهو مقرٌّ به وقد خالفه ابنه أبو نصر في القطعة التي حققتها هنا من تفسيره وقد اشتهر كلام الابن في الدفاع عن قراءة حمزة وسيأتي نصّ كلام الابن. فهذا من المواضع التي اختلف فيها منهجهما. وفي هذا من الفوائد بيان أن المصنف مستقل في ترجيحاته عن والده.

منهجهما في ذكر القراءات الشاذة وتوجيهها:

يسهب والد المصنف في ذكر القراءات الشاذة ويبين وجوهها بخلاف ابنه مصنفنا أبي نصر والأمثلة كثيرة جدّا وسأكتفي بمثال مما في سورة النساء ففي قوله تعالى (إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا)، فصّل الأب في بيان وجوهها القراءات الشاذة وتوجيهها وقال: (وقرأ الحسن {حَوباً}بالفتح وهو مصدر حَوباً، وقرأ

(١) السبعة لابن مجاهد: ٢٢٦/١ والتيسير للداني: ص٩٣ والنشر: ٩٣/١.

(٢) التفسير الكبير لأبي القاسم القشيري: الورقة: ٢١١ من نسخة لا لي.

أُبي {حَاباً} مصدر كقولهم: قالَ يقولُ قولاً وقالاً، وقد يكون (الحَابِ) اسماً كالزادِ و الحادِ[١])اهـ[٢] .

فأما الابن أبو نصر فلم يتعرض لها بتاتاً واشتغل ببيان معنى(حُوبًا) فقط وقال: «والحُوب والحَوْب والحَاب: الإثم، يُقال: حابَ يَحوب حُوبًا وحَوْبًا وحَابًا، وتحوَّب فلانٌ أي: تعبَّد وألقى الحوب عن نفسه»اهـ. وسيأتي كلامه في النص المحقق.

وأخيراً ففي كلا التفسيرين ما ليس في الآخر وهذا كثير جدّا ومما استوقفني في بعض مطالعاتي للمخطوط أنّ مصنفنا أبا نصر تكلّم على تفسير قوله تعالى (لا تحِلُّوا) من قوله تعالى:(يا أيها الذين آمنوا لا تحِلوا شعائر الله). بينما لم يقف عند معناها والده فلعله رأى وضوح معناها وعبارة الابن أبي نصر: (لا تحِلُّوا) أي لا تستحلوا يقال الشافعي يُحِلُّ كذا أي يذهب إلى حلِّه)اهـ[٣] .

وكذلك في نفس السورة ذكر أبو نصر القشيري عند تفسير لحم الخنزير من قوله تعالى:(حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) ما لم يتطرق إليه والده أصلا فقد قال أبو نصر: (ذكر اللحم لأنه الأعظم ويدخل فيه الشحم والجلد الخ)اهـ[٤] .

---

(١) تفسير الثعلبي: ٣ / ٢٤٤ على تحريفات في المطبوع منه، وأما قراءة الحسن فممن ذكرها من المتقدمين الفراء: ١/ ١٨٦.

(٢) التفسير الكبير للقشيري: ورقة (٢١٢).

(٣) الورقة: ٢ من المجلد الثاني.

(٤) الورقة: ٢ من المجلد الثاني.

ومما يحمد للمصنف في تفسيره هذا عدم ظهور التعصب في كلامه فالذي اتضح لي فيما اطلعت عليه من كلامه أنه لا يميل للتعصب في هذا التفسير ومن الأمثلة على ذلك ما نقله القرطبي عنه قال: «وادّعت الشافعية أنّ الإحصار يستعمل في العدو، فأمّا المرض فيستعمل فيه الحَصْر، والصحيح أنهما يستعملان فيهما[(١)]» اهـ.

(١) القرطبي: ٢/٣٧١

القسم الثاني:
النص المحقق من كتاب
((التيسير في عِلم التّفسير))
للإمام أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري
(ت:٥١٤هـ)
من أوائل سورة النساء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ﴾[١] قيل خاطب أهل مكة، وقيل جميع المكلفين(ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ) أي خالقكم ﴿ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ أيْ: آدم ولفظُ النّفس يؤنّث وإن عُنى به مذكّر ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ أي حوّاء خلقت من ضِلَعٍ من أضلاع آدم.

وفي الخبر: «إنّ المرأة خُلقتْ من ضلع فإن ذهبت تقيمها كسرتها، وإن تركتها وفيها عوجٌ استمتعتَ بها»[٢].

﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا﴾ أيْ: فرّق ونشر في الأرض ومنه: ﴿وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ١٦﴾ [الغاشية:١٦] وبثّ الخلق وأبثّه وبثّ الحديد وأبثّه بمعنى[٣].

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ كرّرهُ تأكيداً ﴿ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ قُرِئ بالتشديد أيْ تتساءلون فأدغم التاء في السّين لأنهما من طرف اللسان وأصول الثنايا لأنهما مهموستان[٤].

---

(١) هذا الكلام موجود في الوجه الأول من الورقة (١٨٣) من المجلد الأول من مخطوطة الكتاب الموجودة في مكتبة فيض الله أفندي وهي الأصل الذي تقدم التعريف به في مخطوطات الكتاب.

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري: في كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ، باب خلق آدم صلوات الله عليه (ح ٣٣٣١)ومسلم في كتاب النكاح باب الوصية بالنساء(ح ١٤٦٨).

(٣) معاني القرآن للزجاج: ٥/٢ ولسان العرب: (بث) ١١٤/٢.

(٤) الحروف المهموسة ضد المجهورة وهي عشرة، يجمعها قولك: (سكت فحثّهُ شخصٌ) ومعنى الحرف المهموس أنه حرفٌ جرى معه النَّفس عند النّطق به، لضعفه وضعف الاعتماد عليه =

وقرئ بالتخفيف[١]، وهو حذف تاء يتفاعلون لاجتماع حروف متقاربة فالأول أعِلّ بالإدغام والثاني بالحذف[٢] ، والمعنى تسألون حوائجكم فيما بينكم فيقول القائلُ: «أسألك بالله وأنشدُك الله».

(والأرحام) بالنصبِ أي: تذكرونه في مناشدتكم وسؤالكم وتذكرون الأرحام فهو نصبٌ على الموضع ومنه:

فلسنا بالجبالِ ولا الحديد[٣].

= عند خروجه، فهو أضعف من المجهور، فالهمس الضعف فسميت مهموسة؛ لضعف الصوت بها حين جري النفس معها فلم يقوَ التصويتُ بها قوّته في المجهورة. ينظر مثلا: إبراز المعاني لأبي شامة: صـ٧٥١ والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري: صـ ٨٦.

(١) قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ بِتَخْفِيفِ السِّينِ، والْبَاقُونَ من العشرة بِتَشْدِيدِهَا: السبعة لابن مجاهد:١/٩٣ والنشر لابن الجزري:١/٩٣.

(٢) معاني القرآن للزجاج: ٢/ ٥ ومعاني القراءات للأزهري: ١/ ٢٨٩.

(٣) شطر بيت لعقيبه الأسدي جاهلي إسلامي وأوله: مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ. أنشده سيبويه في مواضع وقال مرة: (وممَّا جاء من الشعر في الإجراءِ على الموضع قول عقيبة الأسدي)اهـ: ينظر: الكتاب لسيبويه ١: ٣٤، ٣٧٥، ٤٤٨، والشعر والشعراء لابن قتيبة: ١/ ١٠٠ وسمط اللآلي للبكري: ١/١٤٨ والإنصاف لابن الأنباري: ١/٢٧١ والخزانة للبغدادي ١: ٣٤٣. و يقال إن هذا مما غلط فيه سيبويه ومن تابعه من النحاة فإنه رَوَاهُ بِالنّصب وَقال إن إعرابه بالْعَطْف على خبر لَيْسَ وغلّطه في ذلك جماعة منهم ابن قتيبة و أبو عبيد البكري صاحب سمط الآلي وغيرهم وقالوا إِنَّمَا قَالَه الشَّاعِر بالخفض وَالشعر كُله مخفوض، ولكن دافع البغدادي صاحب خزانة الأدب عن سيبويه وذكر احتمال كون البيت مرويا لأكثر من شاعر في أكثر من قصيدة.

وكانوا يقولون: «أنشدك الله والرّحم».

وقيل: (والأرحامَ) أي: واتقوا الأرحام أن تقطعوها أي اتقوا الله والأّرحام فلا تقطعوها.

وقيل نُصب على الإغراء، أي: والأرحامِ فصلوها، كقولك: الأسدَ الأسدَ.

وقرأ حمزة:(والأرحامِ)[١] بالجرّ عطفاً على المكنيّ[٢] أي: تساءلون به وبالأرحامِ كقولك: «سألتُك بالله والرّحم»؛ وذلك لأنّ المشركين كانوا يقولون: «أنشدُكَ بالله وبالرّحم».

وضعّفه أقوام منهم: الزّجاج، وقالوا يقبحُ عطفُ الاسمِ الظاهر على اسمٍ مضمرٍ في الخفض إلّا بإظهار الخافض كقوله: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ٨١﴾[القصص:٨١] ويقبحُ مررتُ به وزيدٍ، ومثلُ هذا الكلام مردودٌ عند أئمة الدّين لأنّ القراءات التي قرأ بها أئمة القرّاء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً يعرفه أهل الصنعة وإذا ثبتَ شيء عنه عليه الصلاة السلام فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبيّ صلى الله عليه وسلم واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذورٌ ولا يقلّد فيه أئمة اللغة والنحو[٣]، ولعلّهم أرادوا أنّه صحيح فصيحٌ وإن

(١) السبعة لابن مجاهد: ٢٢٦/١ والتيسير للداني: صـ٩٣ والنشر: ٩٣/١.

(٢) أي على الضمير في قوله (به).

(٣) اشتهر دفاع المصنف هنا عن قراءة حمزة هذه و تناقله جمع من العلماء المشهورين وممن نقل كلام المصنف: الإمام أبو شامة في شرحه على الشاطبية (إبراز المعاني شرح حرز الأماني): صـ ٤١١ والإمام القرطبي فقد قال: «هذا ما وقفتُ عليه من القول لعلماء اللسان في منع قراءة (والأرْحام) بالخفض، واختاره ابن عطية، وردَّه الإمام أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري» اهـ. تفسير القرطبي: ٥/ ٣ وهذا النقد والتضعيف لقراءة حمزة موجود في =

كان غيره أفصح منه فإنّا لا ندّعي أنّ كلّ ما في القرآن على أرفع الدرجات في الفصاحة(١).

= كثير من تفاسير المتقدمين وفي كتب معاني القرآن ينظر: مثلا معاني القرآن للأخفش: ٢٤٣/١ وتفسير الطبري: ٦/ ٣٤٦ والحجة لأبي علي: ١٢١/٣ والثعلبي: ٢٤٢/٣ والكشف لمكي: ٣٧٥/١ والوسيط للواحدي: ٦/٢ والسمعاني: ٣٦٤/١ والكشاف للزمخشري: ٤٦٢/١ والمحرر الوجيز لابن عطية: ٥/٢ وغيرها وفيها كلها موافقة لقول أئمة النحاة في القدح في قراءة الجر وهي قراءة حمزة ومروية عن بعض التابعين. والراجح أنّ لقراءة حمزة وجهاً مقبولاً به يقول بعض الكوفيين والقراءة الصحيحة تكفي في تصحيح وجه من العربية مختلف فيه، وممن دافع عن قراءة حمزة بالجر وذكر لها توجيهاتٍ أبو شامة في شرح الشاطبية ونقل عن أبي نصر بن القشيري وعن الزمخشري في بعض كتبه وعن شيخه الإمام السخاوي توجيه هذه القراءة والردّ على من ضعفها وممن دافع أيضاً عن هذه القراءة العلامة الرازي في مفاتيح الغيب:٤٨٠/٩ والإمام أبو حيان في البحر وأطال في ذلك: ٣/ ١٥٨ ومن المعاصرين جماعة منهم: الطاهر بن عاشور: التحرير: ٤/ ٢١٨ والذي يظهر لي أنه لا ينبغي أن يثلَب عرض أحد ممن تكلم في هذا الوجه من القراءة وضعفه لكونهم قد اجتهدوا وفيهم جماعة من كبار الأئمة وهم لم يعتقدوا أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قد قرأ بها كما لم يعتقد ذلك يزيد بن هارون والإمام أحمد وبعض من تكلم في قراءة حمزة: ينظر: " المغني " لابن قدامة المقدسي: ١ /٤٩٢.وسير أعلام النبلاء: ٩١/٧ وغاية النهاية: ١ /٢٦٣، فتكلّموا فيها باجتهاد لا يوافقون عليه فليتنبه لذلك. والكلام بتفصيل وتدليل حول هذه القضية يطول.

(١) نقل هذه العبارة الإمام الزركشي ونصّ على أنها من تفسير أبي نصر القشيري، وذكر الخلاف في هذه القضية وبيّن مذهب من قال بهذا وعلى رأسهم المصنف ومن قال بخلاف ذلك ونفى وجود تَفَاوُتٌ فِي القرآن فِي مَرَاتِبُ الفصاحة كما هو اختيار القاضي أبي بكر ابن =

فإذا ثبت شيء عن النبي عليه الصلاة السلام فلا ينبغي أنْ يُسوّي فلان وفلان عليه العربية فإنّ العربية تتلقى من النبيّ عليه الصلاة السلام ولم يشكّ أحدٌ في فصاحته ثم قال الزّجاج: «قراءة حمزة مع قبحها وضعفها في العربية خطأ عظيم في أمر الدّين؛ لأنّ النبي عليه الصلاة السلام قال: «لا تحلفوا بآبائكم»[(١)] فإذا لم يجز الحلف بغير الله فكيف يجوز الحلف بالرّحم».

وهذا أيضا فيه نظرٌ؛ لأنّ النبي عليه الصلاة السلام قال لأبي العشراء: «وأبيك لو طعنتَ في خاصرته»[(٢)] ثم النهي في الحلف بغير الله وهذا توسّلٌ

= الطَّيِّبِ. ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٢١/٢ وعنه نقل السيوطي في الإتقان: ٢١/٤ وقد بين السيوطي أن العلماء اتفقوا على أنّ القرآن في أعلى مراتب البلاغة ولكن اختلفوا فِي تَفَاوُتِ الْقُرْآنِ فِي مَرَاتِبِ الْفَصَاحَةِ.

(١) رواه البخاري: في مواضع منها في كتاب الأيمان – باب: لا تحلفوا بآبائكم ٨ / ١٣٢ (ح٦٦٤٦)ومسلم: في الأيمان والنذور – باب: النهي عن الحلف بغير الله برقم (١٦٤٦) ٣ / ١٢٦٦.

(٢) أخرجه أبو داود [١/ ١١٣]، في الذبائح: باب ما جاء في ذبيحة الحيوان [٢٨٢٥]، والترمذي [٤/ ٧٥]، في الأطعمة: باب ما جاء في الضحايا، باب ذكر المتردية في البئر، وابن ماجه [٢/ ١٦٣]، في الدبائح: باب ذكاة النادّ من البهائم [٣١٨٤]، وأحمد [٣١/ ٢٧٨]، والدارمي [٢/ ٨٢]، وأبو يعلى [١٠٥٣، ١٥٠٤]، والبيهقي [٩/ ٢٤٦]، جميعهم من طريق حماد بن سلمة عن أبي العشراء عن أبيه. قال الترمذي: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة ولا نعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث).

وقال الميموني: (سألت أحمد عنه– يعني عن هذا الحديث– فقال: غلط، ولا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في موضع ضرورة) اهـ. خلاصة البدر المنير:٣٧١/٢ وقال الذهبي في "الميزان" لا =

إلى الغير بحقّ الرحم فلا نهي فيه(١).

وقد قيل: هذا الإقسامُ بالرّحم أي: اتقوا الله وحقّ الرّحم كما تقول: «افعل كذا وحقّ أبيك». وفي الكتاب: (والنجم) و(الطور) و (التين) (لعمرك) وهذا تكلّفٌ.

ولما أمر بالتقوى قرنه بذكر التناسل من شخص واحد فإنه أقرب إلى التودّد والتواصل لرقة الجنسية والغرض من السورة مراعاة جانب الأيتام والنساء والمحافظة على التعاطف ثمّ نبّه على أنه إذا كان طلب الحاجاتِ بالتوسُّل بالله

= يُدْرى من هو ولا من أبوه، وقال البخاري في "التاريخ الكبير" ٢٢/٢ في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر. وقال الترمذي في " العلل"٢/ ٦٣٤-٦٣٥: سألت محمداً- يعني البخاري- عن حديث أبي العشراء عن أبيه، فقلت: (أعلمت أحداً روى هذا الحديثَ غير حماد بن سلمة ؟ قال: لا)اهـ. تنبيه: لم يرد في السنن ولا في إحدى الروايتين في المسند ذكر القسم.

(١) أجاب ابن عبد البر –رحمه الله –عما ورد في حديث الأعرابي من لفظة (أفلح وأبيه إن صدق) بأن هذه اللفظة غير محفوظة من حديث من يحتج به وقد روى مالك الحديث فلم يذكرها وبأن الحديث إن صح منسوخ بالنهي عن الحلف بالآباء: التمهيد: /١٤/٣٦٦ – ٣٦٧ والاستذكار: ٥/ ٢٠٢، ٢٠٥ وينظر: كشف المشكل لابن الجوزي:١/٥٢ فقد ذكر أربعة أجوبة عن رواية (أفلح وأبيه) منها الجوابان الماضيان ومنها أنه من باب رواية بعض الرواة الحديث بالمعنى والرابع: أَن يكون هَذَا مِمَّا جرى على لِسَانه على سَبِيل الْعَادة، وَلم يقْصد بِهِ قصد الْقَوْم، لأَنهم كَانُوا يعظمون الْآبَاء ويفتخرون بهم، وَكَانُوا إِذا اجْتَمعُوا بِالْمَوْسِمِ ذكرُوا فعال آبَائِهِم وأيامهم فِي الْجَاهِلِيَّة)اهـ. وهذا الأخير فيه نظر وإن كان قد أجاب به النووي وغيره: شرح صحيح مسلم:١/١٦٨.

حتى تقول أسألك بالله فينبغي أن لا تقصروا في حقه ورعاية أمره. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ أي: حافظاً من رقب يرقبُ رَقبة ورُقوباً أي يرقب أعمالكم ولا يعزبُ عن عِلمهِ شيءٌ [و١٨٩] وهذا نهاية التحذير.

قوله تعالى: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾[النساء: ٢] يخاطب الوليّ والوصيّ، نزلت في رجل من غطفان كان معه مال كثير من أخٍ له عقيمٍ، فلما بلغ اليتيم طلب المال، فمنعه عمُّه، فنزلت الآية، فقال العمُّ: نعوذ بالله من الحوب الكبير، وردَّ المال، فأنفقه الفتى، فقال عليه الصلاة السلام: «ثبت الأجر، وبقي الوزر»، فقيل: كيف، قال: «ثبت الأجر للغلام، وبقي الوزر على والده»[(١)].

ولا يُتمَ بعد البلوغ، وإنما يؤتى اليتيم المال إذا بلغ، ولكنه قال: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ﴾ أي من كان يتيمًا، فهو استصحاب الاسم كقوله: ﴿ فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾ [الشعراء: ٤٦] أيْ: الذين كانوا سحرةً، وكان يُقال للنبي عليه الصلاة السلام أيضًا يتيمُ أبي طالبٍ[(٢)].

﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾ أي لا تُبدِّلوا السمين بالهزيل والجيِّد بالزُّيوف، وقيل: أيْ: لا يأكلوا مال اليتيم فهو حرام، ثم يلزمكم ردُّ البدل من مالكم الحلال، يقال: تبدَّل الشيء بالشيء، أي: أخذ مكانه.﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ

(١) لا يثبت هذا السبب فقد ذكره مقاتل: ٣٥٦/١ وأورده الثعلبي: ٢٤٢/٣ ونسبه لمقاتل والكلبي وتابعه على هذا العزو الواحدي:ص٩٤ والبغوي:١٥٩/٢. ينظر: أسباب النزول للواحدي (٩٤/١)، والعجاب في بيان الأسباب لابن حجر (٨٢٤/٢).

(٢) ورد في بعض الأخبار وصفه ﷺ بذلك ينظر: المسند للإمام أحمد: ٤٧/٥ والسنن الكبرى للبيهقي:٢٠٩/٧والسيرة الحلبية: ٣٩٢/١.

﴿أَمْوَٰلِكُمْ﴾ أي: لا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم في الاستعمال والأكل، وهو علامة الطمع في مالهم، وقيل: أي مع أموالكم.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ الكناية ترجع إلى الأكل.

وقد دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا﴾، والحُوب والحَوْب والحَاب: الإثمُ، يُقال: حابَ يَحوب حُوبًا وحَوْبًا وحَابًا، وتحوَّب فلانٌ أي: تعبَّد وألقى الحوبَ عن نفسه(١).

قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ٣] نزلت في يتامى النساء. قالت عائشة رضي الله عنها: «يريد الرجل يكون في حِجْره يتيمة وهو وليُّها ولها مال، فيرغبُ فيها لمالها ويُسيء صحبتها»(٢)، أي: إن خِفتَ أن لا تعدل فدع هذه وتزوَّج بأخرى.

وقيل: كانوا يتحرَّجون عن أموال اليتامى ويترخَّصون في النساء، فربَّما لم يعدلوا فنزلت الآية.

وقيل لهم: كما تخافون في أموالهم فخافوا في النساء أن لا تعدلوا فيهنَّ؛ فإن النّساء كاليتامى في الضعف، فليست الآية في يتامى النساء، بل هي في النساء قاله ابن عباس(٣).

---

(١) الصحاح: (حوب) ١/١١٦والقاموس: (حوب) ولسان العرب: (حوب): ١/٣٤١.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في التفسير– تفسير سورة النساء، باب" وإن خفتم أن لا تقسطوا.... " ٨ / ٢٣٩، ومسلم في التفسير برقم (٣٠١٨): ٤ /٢٣١٣– ٢٣١٤ كما أخرجه الطبري في جامع البيان (٦/٣٦٠)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/٨٥٧).

(٣) ينظر: جامع البيان (٦/٣٦٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٨٥٧). وقد رجح الطبري أن =

والإقساط: العدل، يقال: أقْسطَ أيْ عدلَ، والقِسْط: العدلُ من القِسْط الذي هو النصيب، ويُقال: قَسَط أي جار وظلم صاحبَه في قسطه، ويُقال: قَاسطتهُ فقسَطتُه أي: غلبتُه على قِسْطه [(١)]. ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾ هذَا يدلّ أنّ المراد من الآية: إنْ خفتم أن تسيئوا الصحبة مع يتامى النساء فانكحوا من غيرهنّ ما طاب لكم.

و(ما) هاهنا للمصدر، أي: فانكحوا الطيب لكم من النساء، أوْ فانكحوا النكاح الذي طاب لكم من النساء، وهو كقولك: خذ من عبيدي ما شئت أي: مشيئتك، وقيل: (من) و(ما) قد يتعاقبان، قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥] أي: ومن بناها، وقال: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥]، وقيل: أي: فانكحوا ما اشتهيتم النكاح.

﴿طَابَ﴾ أي: حلَّ. ﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ بدل من ﴿مَا طَابَ﴾ أيْ: ثنتين ثنتين، وثلاثًا ثلاثًا، وأربعًا أربعًا، و(مثنى وثُلاث ورُباع) لا ينصرف.

وقيل لتكرُّر العدل فيه؛ لأنه عُدل عن لفظ (اثنين)، وعُدل عن معناه أيضًا؛ لأنه لا يُستعمل في موضع يُستعمل فيه الأعداد غير المعدولة؛ لأنك تقول: جاءني اثنان وثلاثة، ولا يجوز: جاءني مثنى وثُلاث حتى يتقدَّم قبله جمع

= يكون المعنى: (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى، فكذلك فخافوا في النساء، فلا تنكحوا منهن إلا ما لا تخافون أن تجورُوا فيه منهن، من واحدة إلى الأربع، فإن خفتم الجورَ في الواحدة أيضًا، فلا تنكحوها، ولكن عليكم بما ملكت أيمانكم، فإنه أحرى أن لا تجوروا عليهن).

(١) الصحاح: (قسط) والقاموس: (قسط) ولسان العرب: (قسط): ٣٧٧/٧.

مثل: جاءني القوم مثنى مثنى، وقد قيل: إنما لا ينصرف لوجوه أُخرَ هي مذكورة في كتب النحو[١].

ثمّ هو مِمّا لا ينصرف لا في معرفة ولا في نكرة، والواو في قوله:﴿وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ بدل، أي: ثُلاث بدلاً من ثنتين، ورُباع بدلاً من ثُلاث.

وقيل: الواو بمعنى (أو)، كما يَرِد (أو) بمعنى الواو، ولا تدلُّ الآية على إباحة التسع؛ لأنّ الله خاطب العرب بأفصح اللغات، ولا يقال: أعطِ زيدًا درهمين وثلاثةً وأربعةً وأنت تريد: أعط زيدًا تسعة دراهم. ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ أي في الأربع.

﴿فَوَٰحِدَةً﴾ قُرئ بالنصب، أي: فانكحوا واحدةً، وقُرئ بالرفع، أي: فواحدةٌ فيها كفاية ومقنع[٢].

﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ أيْ: أو ما ملكتم، فذكر الأيمان توكيدًا، والمعنى: فلْيكن ما ملكتْ أيمانُكم، فـ(ما) رفعٌ، ويجوز أن يكون نصبًا، أي: فاقصدوا بالتلذُّذ ما ملكتْ أيمانُكم. ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا﴾ أي: لا تميلوا ولا تجوروا، من (عَالَ) أي: مال.

وقيل: أن لا تعولوا أي: لا تكثر عيالكم قاله الشافعي رضي الله عنه[٣]،

---

(١) شرح الكافية الشافية في النحو:٣/ ١٤٤٧ وشرح الأشموني على الألفية: ٣/ ١٤٢.

(٢) قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ من العشرة بِالرَّفْعِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ. وقدرها الفراء في حالة الرفع بقوله: فواحدة مقنع أو فواحدة رضا. وقراءة الرفع نسبها الثعلبي إلى الحسن والجحدري مع أبي جعفر. ينظر: معاني القرآن للفراء:١/ ١٨٧ والطبري:٦/٣٧٣ والثعلبي:٣/٢٤٧، والنشر:٢/٢٤٧ والاتحاف:صـ٢٣٧.

(٣) الأم (٦/٢٧٥). وقول الإمام الشافعي طال فيه الكلام وقد قال الزجاج: (زعم جميع أهل =

وهو قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم[١].

قال الكسائي: «العرب تقول: عَال يَعُول، وأَعَال يُعيل أي: كثر عياله»[٢]، ويُقال: عالت الفريضة أي: زادت سهامها، وأعلتُها أنا إذا زدتُ في سهامها، فقوله: ﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾ أي: لا يزداد عيالكم.

قوله: ﴿وَءَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤] قيل: خاطب أولياء النساء، وكان الولي يأخذ مهر المرأة ولا يُعطيها شيئًا، فنُهوا عن ذلك.

وقيل: خاطب الأزواج.

﴿صَدُقَٰتِهِنَّ﴾ جمع صَدُقة، وهي لغة أهل الحجاز، والصَّداق والصَّدَقة والصِّدق لمعنى الصحة والكمال، فالصداق تتمة عقد النكاح. ﴿نِحْلَةً﴾ النِّحلة:

= اللغة أن هذا خطأ)اهـ. ٢/ ٩ وقال الزمخشري: (والذي يحكى عن الشافعي رحمه الله أنه فسر أن لا تعولوا أن لا تكثر عيالكم. فوجهه أن يجعل من قولك: عال الرجل عياله يعولهم كقولهم: مانهم يمونهم إذا أنفق عليهم لأن من كثر عياله لزمه أنْ يعولهم وفي ذلك ما يصعّب عليه المحافظة على حدود الورع وكسب الحلال والرزق الطيب)اهـ. و الطبري مع استيعابه في العادة لعامة اختلاف السلف لم يحك قول من قال إن معناه: تكثر عيالكم، فدل هذا على عدم شهرته، ومع هذا فالشافعي إمام في اللغة وقد روي هذا عن غيره من علماء العربية، وقد دافع جماعة من علماء الشافعية وغيرهم عن هذا القول، ولكن لو صحّ هذا لغة فهو خلاف الظاهر المتبادر فالراجح في معنى تجوروا ما اقتصر عليه الطبري وقاله الأكثر من السلف.

(١) رواه ابن أبي حاتم: ٣/٨٦٠.

(٢) لسان العرب: ١١/ ٤٨٩ وتفسير السمعاني: ١/٣٩٦

الدِّيانة والملة، يُقال: هذا نحلته أي: دينه، وفلان ينتحل دين كذا[١].

وقيل: ﴿نِحْلَةً﴾ أي: عطيةً[٢]، فالصداق عطية من الله تعالى للمرأة على الزوج.

وقيل: ﴿نِحْلَةً﴾ أي: عن طيب نفْس من غير منازعةٍ[٣].

﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ أي: إن طابت أنفسُهنَّ بترك شيء من الصداق. ﴿عَن شَيْءٍ مِّنْهُ﴾ (مِنْ) للجنس، أي: عن شيء من هذا المهر حلَّ للزوج، وقوله: ﴿لَكُمْ﴾ خطاب للأولياء في قول، وللأزواج في قولٍ.

﴿فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ يُقال: هنَأَني الطعام ومرَأَني يَهْنِئُني ويَمْرَؤُني هَنْأً ومَرْأَةً، ويُقال: هَنِئَنِي ومَرِأَنِي بالكسر يَهْنَؤُني ويَمْرَؤُني وهو قليل، وقُل هَنُؤَ هذا الطعامُ هَنَاءَةً ومَرُؤَ مَرَاءَةً، وأصله من هَنْءِ البعير الجربِ بالقطِران، فالْهَنِيءُ شفاء من المرض كالْهِنَاءِ شفاء من الجرَب[٤] فقوله: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ أي: حلالاً لا تبِعةَ لكم فيه.

قوله:﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥] لما أمر بدفع أموال اليتامى إليهم، وإيصال الصدقات إلى الزوجات بيَّن أن هذا إذا كان لهم ولاية على أموالهم، فأمّا السّفيه وغير البالغ فلا يجوز دفع ماله إليه، والمعتبر في كلِّ حالٍ غِبطةُ اليتامى والسفهاء.

---

(١) معاني القرآن للزجاج:١٢/٢.

(٢) معاني القرآن للفرا: ٢٥٦/١ والطبري: ٥٥٢/٧ ولكن الطبري قال: (عطية واجبة).

(٣) غريب القرآن لابن قتيبة: صـ١٢٠.

(٤) معاني القرآن للزجاج: ٢/ ١١ .

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «أي لا تدفع مالك الذي هو سبب معيشتك إلى امرأتك وابنك، وتبقى فقيرًا تنظرُ إليهم وإلى ما في أيديهم، بل كن أنتَ الذي تنفق عليهم»(١).

فالسفهاء على هذا هم النساء والصبيان.

وقيل: السفهاء النّساء(٢).

وفي الخبر: «ألا إنما خُلقت النّار للسفهاء، ألا إنّ السفهاء النساء إلا امرأة أطاعت قيِّمَها»(٣)، وجمع السفيهة سفائه وسفيهات.

قال الزجاج: «ويجوز أيضًا السفهاء في جمع السفيهة نحو فقيرة وفقراء»(٤).

---

(١) أخرجه الطبري في جامع البيان (٣٩٨/٦)، وابن أبي حاتم (٨٦٤/٣).

(٢) السفيه لا يعطى المال ذكرا كان أم أنثى، وتفسير السفهاء بأنهن النساء مرجوح، فالمقصود وجود صفة السفه وهي توجد في النساء وفي الرجال كما يوجد الرشاد في الجنسين، وقد ردّ إمام المفسرين الطبري قول من فسرها بالنساء وقال: (والصواب من القول في تأويل ذلك عندنا، أن الله جل ثناؤه عم بقوله:"ولا تؤتوا السفهاء أموالكم"، فلم يخصص سفيهًا دون سفيه. فغير جائز لأحد أن يؤتي سفيهًا ماله، صبيًا صغيرًا كان أو رجلا كبيرًا، ذكرًا كان أو أنثى)اهـ. ثم بين رحمه الله خطأ قول من قصره على النساء خاصة فينظر فيه.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨٦٣/٣)، مقتصرا على آخره والطبراني في المعجم الكبير (٢٢٠/٨) رقم (٧٨٤٧) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه. وسنده ضعيف يرويه عثمان ابن أبي العاتكة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة. وعثمان بن أبي العاتكة ضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما وقد وثق وفي التقريب: صدوق ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني ترجمته في: الكامل في الضعفاء: ١٦٤/٥ و تهذيب الكمال: ٣٩٨/١٩ كما أن علي بن يزيد ضعيف أيضا: الجرح والتعديل: ٢٠٨/٦ والكامل في الضعفاء: ٣٠٥/٦.

(٤) معاني القرآن وإعرابه (١٣/٢).

وقيل: أراد بالسّفهاء الأولاد.

وقال الزجاج: «السفيه: اليتيم والمحجور عليه للسَّفه، فلا يُدفع إليه مالُه حتى يزول السَّفه، وحتى يبلغ الصبي»[1].

وإنما قال﴿أَمْوَٰلَكُمُ﴾؛ لأنه أراد الجنس، فإنّ الأموال جُعلت للناس، وهو كقوله ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وقوله: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: لا تدفعوا إليهم الشيء الذي هو قِوام أمركم، ودلَّت الآية على جواز الحجْر على السفيه. ﴿ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾ أي: قِيامًا لمعاشكم وصلاح دنياكم.

والقِوام والقِيام ما يُقيمك، ولمّا انكسر القاف من (قِوام) أبدلوا الواو ياءً، وقد قالوا في جمع طويل: طِيال، كما قالوا: طِوال. وقُرئ ﴿قِيَمًا﴾[2] والقِيَم والقِوَم والقِيام والقِوام بمعنى واحد.

﴿وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ﴾ الرِّزق من العباد: الإجراء الموظّف لوقت معلوم، يقال: رَزَقَ فلانٌ عياله أي: أجرى عليهم، وقال: ﴿وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾ أي: اجعلوا لهم فيها رزقًا.

﴿وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ أراد تليينَ الخطاب والوعد الجميل، فبيَّن أنه لا يجوز دفع مال السفيه إليه إلا بقدر الحاجة.

---

(١) لم أقف عليه في النسخة المطبوعة من كتاب الزجاج.

(٢) قرأ ابن كثير ونافع (قِيَماً) وقرأ الباقون ﴿ قياماً ﴾ السبعة: ص٢٢٦ حجة القراءات: صـ١٩٠ واتحاف فضلاء = البشر:ص٣٣٤.

وقيل: ﴿وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ علِّموهم – مع إيصال قدر الحاجة إليهم – أمرَ دينهم[١].

والمعروف: ما عَرَفه الشرع حَسَنًا أي: أذِن فيه.

والسَّفيه: من خفَّ وزنه وعقله وتدبيره.

قوله: ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ٦] هذا في بيان كيفية دفع أموالهم إليهم، ونزلت في ثابت بن رِفاعة وعمِّه مالِكٍ، وذلك أن رِفاعة توفي وخلَّف ثابتًا وهو صغير، فأتى مالك عمُّ ثابت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال: «إن ابن أخي يُقيم في حِجري، فما يَحلّ لي من ماله؟ ومتى أدفع إليه ماله» فنزلت هذه الآية[٢].

﴿وَٱبْتَلُواْ﴾ أي: اختبروهم في عقولهم وأديانهم.

وعند بعض الفقهاء يصحّ من الصبي بيع واحد، وهو بيع الابتلاء، والصحيح: أنه لا يصح منه تصرّفٌ في المعاملات، وهذا الابتلاء بأن يأخذه بمقدمات البيع والشراء حتى يُعرّف تهدِّيه وكيسه[٣]، أو يُبتلى اليتيم بعد البلوغ،

(١) هذا تفسير الزّجّاج: ١٦/٢ ونقله عنه الخازن في لباب التأويل: ٣٤١/١.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٤٢٢/٦) وابن منده في معرفة الصحابة: ٣٥٠/١ وأبو نعيم في معرفة الصحابة: ٤٧٧/١ جميعهم عن قتادة مرسلاً. وذكره مقاتل بن سليمان في تفسيره: ٣٥٨/١. قال ابن حجر في الإصابة (٤٢/٢): «هذا مرسل رجاله ثقات» اهـ.

(٣) أي فهمه وعقله، وبيع الابتلاء أي الاختبار ذكره بعض فقهاء الشافعية قال أبو المعالي الجويني: «قال الأصحاب: ينبغي أن يقع الاختبار قُبَيْل البلوغ، حتى إذا ظهر الرشد، وقع البدار إلى تسليم المال، فإن كان الاختبار بعقد بيعٍ، فالأصح أنه يأمر الصبيّ حتى يساوم، =

فإن أؤنس رشده سُلِّم إليه ماله. ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾ أي: الحُلُم لقوله: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩]، والغرض البلوغ بالاحتلام أو السنِّ.

ومعنى النكاح: الوطء وإمكان انفصال المادة. ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾[النساء: ٦] أي: علِمْتُم ورأيتُم.

قال الله: ﴿ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾ [القصص: ٢٩]، والإيناس الإبصار، ﴿رُشْدًا﴾ أي: صلاحًا وعقلاً وطريقةً مستقيمةً في حفظ المال، وإنما يَتمُّ الأمر باعتدال الدِّين والعقل.

قال الشافعي: «الرشيد هو: الصالح في دينه، المصلِحُ لماله»[(١)].

﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُواْ﴾ ليس يريد أنّ أكلَ أموالهم جائز من غير إسراف، بل المراد: لا تأكلوا أموالهم؛ فإنه إسراف ومجاوزة للحدِّ.

وقيل: رخَّص للوصيِّ إذا كان فقيرًا أن يأكل بالمعروف، فالمعنى: لا تستَغْنِموا طول مُدَّة صِغر اليتيم فتأكلوا ماله أكلَ إسراف وبِدارٍ أنْ يَكبَروا، أي: تُبادرون كِبَرهم وهو حال البلوغ، والبِدار المبادرة كالقتال والمقاتلة[(٢)].

= ويطلب، ويماكِس، فإذا حان العقد ورآه الوليُّ صواباً، تولى بنفسه العقدَ؛ فإنَّ عقدَ الصبي باطلٌ. وأبعد بعضُ أصحابنا، فصحّح عقدَ الاختبار من الطفل، وتعلق بظاهر قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦] ولا متعلَّق فيها؛ فإن الابتلاء مجملٌ، لا تعرض فيه للعقد وأسبابه» اهـ. نهاية المطلب: ٦/٤٤٥.

(١) الأم للشافعي (٤/٤٥١).

(٢) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٤٦ وتفسير الطبري: ٧/ ٥٨٠.

﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾ أي: من كان من الأوصياء غنيًّا فلا يأكلَنَّ من مال اليتيم شيئًا.

والاستعفاف عن الشيء: تركه، يُقال: استعفَّ عن كذا أو عفَّ أي: ترَكَه.

﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ يعني بهذا: أن يأخذ أجر مثل عمله، وقال رجل: «يا رسول الله، إن في حِجري يتيمًا أفأضربُهُ»؟ قال: «مما كنتَ ضاربًا منه ولدَك»، قال: «يا رسول الله، أفآكلُ من ماله»، قال: «غيرَ متأثِّلٍ مالاً، وغيرَ واقٍ مالك بماله»[1].

فأما الغني من الأوصياء فالأَوْلى به أن يستعفَّ، فإن طلب أُجرةً فله أجر مثل عمله.

(١) روي من حديث جابر ومن حديث ابن عباس وروي مرسلاً، فأما حديث جابر فأخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٤/١٠)، والطبراني في الصغير: مجمع الزوائد: ٨/ ١٦٣ والبيهقي في الكبرى (٤/٦) ولكن فيه أبو عامر الخزَّاز صالح بن رُسْتُم، راويه عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وهو ضعيف وَرَوَاهُ ابْن عدي فِي كَامِله وَأعله بِصَالح بن رستم. وأعله الهيثمي بـ: معلى بن مهدي راويه عن صالح بن رستم فإنه فيه ضعفاً فقد قال أبو حاتم الرازي (شيخ يحدث أحياناً بالمناكير) الجرح والتعديل:٣٣٥/٨، ومع ضعف راويه فقد خالف من هو أوثق منه ممن رواه مرسلا، وأمّا حديث ابن عباس فرواه الثعلبي في تفسيره ولكن معلول فقد رواه من نفس الطريق سعيد بن منصور في سننه: (رقم ٥٧٢) والطبري في تفسيره (٥٩٣/٧)، وابن النحاس في الناسخ والمنسوخ ص(٣٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى(٤/٦) كلهم من حديث الحسن العُرَني مرسلاً. قال البوصيري في اتحاف الخيرة المهرة(٣١/٣): بعد عزوه لمسدد «ورجاله ثقات». فالأثر ضعيف لإرساله. وينظر: تخريج أحاديث الكشاف: ١/ ٢٨٦.

وقال قوم: الأكل بالمعروف أن يأخذ بقدر الحاجة من مال اليتيم قرضًا، ثم إذا يسرَ[١] قضاه، فقال عمر: «ألا إني أنزلتُ نفسي من مال الله منزلة الوليِّ من مال اليتيم، إن استغنيتُ استعففتُ، وإن افتقرتُ أكلتُ بالمعروف، فإذا أيسرتُ قضيتُ»[٢].

ثم على هذا قيل: الأمر بالإشهاد يرجع إليه، فهذا الوصيُّ إذا أراد أن يستقرض فليُشهد؛ لأنه يستقرض لنفسه، والقولُ قولُ الوصيِّ في التصرفاتِ الأُخر لأنه أمين.

وقال قوم: الأكل بالمعروف أن يقبضه ولا يُسرف ولا قضاء عليه، ثم من هؤلاء من يقول: هو سدُّ الْجَوْعة، وستر العورة، ومنهم من يقول: هو كالانتفاع بألبان المواشي، واستخدام العبيد، وركوب الدَّوابِّ إذا لم يُضرِّ بأصل المال، فأما أعيان الأموال وأصولها فليس للوصيِّ أخذها، وكلُّ هذا تحويمٌ على أنه يأخذ بقدر أجر مثل عمله، وأما الزّيادة فالأصل فيها التحريم[٣].

---

(١) هكذا في الأصل، ولعله–والله أعلم– أيْسَرَ؛ لأن علماء اللغة ذكروا أن هذا المعنى ليس له فعل ثلاثي. انظر: لسان العرب (٢٩٧/٥)، وتاج العروس (٤٥٩/١٤).

(٢) رواه ابن أبي شيبة: ١٢/ ٣٢٤ وابن سعد ٣/ ٢٧٦ والطبري في تفسيره ٦/ ٤١٢.والبيهقي في السنن الكبرى(٥/٦). قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٥١/١٣): «وسنده صحيح».

(٣) لَا خِلَافَ بينهم أَنَّه إِذَا كَانَ غَنِيًّا لَا يَأْكُلُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿**وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ**﴾ [النساء: ٦]،وَأَمَّا إِذَا كَانَ فَقِيرًا فَهَلْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ أَوْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ إِلَّا قَرْضًا؟ اختلف العلماء في المراد بالا كل بِالْمَعْرُوفِ، فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ الْقَرْضُ إِذَا احْتَاجَ وَيَقْضِي إِذَا أَيْسَرَ فلا يجوز لولي اليتيم الأكل من ماله إلا على وجه الاستقراض فقط، قَالَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعُبَيْدَةُ وَابْنُ جُبَيْرٍ والشعبي وغيرهم وهو أحد قولي الشافعي، =

﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ فالظاهر أن المراد إذا أنفقتم شيئًا على المَوْليِّ عليه فأشهدوا حتى لو وقع خلافٌ أمكن إقامة البيِّنة؛ لأن اليتيم لم يأتَمِنْه بنفسه، بل هو أمين من جهة الشرع؛ ولكن هذا الإشهاد مستحب، فإن القول قول الوصيِّ؛ لأنه أمين.

وفائدة الإشهاد تجنُّب التُّهم.

﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ أي: فلْيتَّقِ الأوصياء مجاوزة حدِّ الشرع.

قوله: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ﴾ [النساء: ٧] لما ذكر أمر اليتامى وصَله بذكر المواريث. نزلت الآية في أوس بن ثابت الأنصاري، توفي وترك امرأةً يُقال لها «أمُّ كُجَّة»[(١)] وثلاث بنات له منها، فأخذ ابنا عمٍّ للميِّت ماله، ولم يُعطيا امرأته وبناته شيئًا، وكانوا في الجاهلية لا يُورِّثون النِّسوان، ولا الصغير، ويقولون: لا نعطي إلا من قاتل على ظهور الخيل وحاز الغنيمة، فذكرت أمُّ كُجَّةَ للنبي عليه السلام ذلك، فدعاهما، فقالا: «يا رسول الله، ولدها لا يركب فرسًا،

= ورواية عن أحمد وهو اختيار الطبري قال لأنه أمين عليه لا ملك له فيه وبين في تفسيره أدلة رجحانِه، فلينظر فيه:٦/٤٢٦-٤٢٧وقال: إِبْرَاهِيمَ وَعَطَاءٍ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالنَّخَعِيِّ وَقَتَادَةَ: لَا قَضَاءَ عَلَى الْوَصِيِّ الْفَقِيرِ فِيمَا يَأْكُلُ بِالْمَعْرُوفِ، لِأَنَّ ذَلِكَ حَقُّ النَّظَرِ، وهو القول الثاني للشافعي والرواية الثانية عن أحمد قال القرطبي وَعَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ وهناك من فصّل بنحو ما حكاه المصنف أخيراً. وينظر: الحاوي للماوردي:٥/ ١٦٣. وبدائع الصنائع للكاساني:٥/١٥٤ والمغني لابن قدامة: ٤/١٨٣.

(١) بضم الكاف وتشديد الجيم وهكذا ضبط في الأصلِ وهو ضبط صحيح وكذلك ضبطه الحافظ ابن حجر في الإصابة(٨/٢٨٥) بالحروف، ولها ترجمة أيضا في أسد الغابة: ٧/٣٧١.

ولا يحمل كلاًّ[١]، ولا ينكأ عدوًّا»، فقال عليه السلام: «انصرفا حتى أنظرَ ما يُحدِث الله فيهنَّ» فأنزل الله هذه الآية [٢].

﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧].

قال الفراء: «هو كقوله: قسمًا واجبًا، وحقًّا لازمًا، فهو اسم في معنى المصدر، فلهذا انتصب»[٣].

وقال الزجَّاج: «انتصب على الحال، أي: لهؤلاء أنصباء حال الفرض»[٤]، وقال الأخفش: «أي: جعل الله ذلك لهم نصيبًا»[٥].

والمفروض: المقدَّر الواجب.

﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾ [النساء: ٨] بيَّن أن من لم يستحقَّ شيئًا إرثًا وحضر القسمة، وكان من الأقارب أو اليتامى والفقراء فالأَوْلى أن يُكرَموا، ولا يُحرَموا.

والقِسْمة مصدر قَسَم يَقْسِم. ﴿أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ﴾ أي الذين لا يرثون ولكن يحزنُون.

وقال ابن عباس: «الآية منسوخة بآية المواريث، وإباحة الثلث للميِّت»[٦].

---

(١) الكلُّ: الكَلُّ: العِيال والثِّقَل مِن كُلِّ مَا يُتَكلَّف.(النهاية لابن الأثير:١٩٨/٤(كَلَلَ) ومختار الصحاح: (كَلَلَ)

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره(٤٣٠/٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره(٨٧٢/٣) وينظر: أسباب النزول للواحدي: ص ١٣٧ – ١٣٨، الدر المنثور: ٢ / ٤٣٨ – ٤٣٩.

(٣) معاني القرآن للفراء (٢٥٧/١).

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج(١٥/٢).

(٥) معاني القرآن للأخفش(٢٤٦/١).

(٦) جامع البيان (٤٣٦/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٧٣/٣).

وقال في رواية: «هي: محكمة غير منسوخة»[١].

فعلى هذا قيل: من حضر القسمة يُرضَخ له[٢]، وهو واجب على الوارث أو وليِّه إن كان صغيرًا، وهذا من المنقول والنَّقد لا من العقار.

وقيل: يجب ذلك على الكبير، فأمّا الصغير فيقول وليُّه لمن حضر ليس لي شيء من هذا المال، إنما هو لليتيم، فإذا بلغ عرف حقَّكم، فهذا هو القول المعروف، وهذا إذا لم يوص له الميِّت بشيء، فإن أوصى فيُصرف إليه ما أوصى.

وقيل: الأمر باقٍ غير منسوخ ولكنه استحباب[٣].

وقيل: هذا قبل الموت إذا أراد المريض أن يُفرِّق ماله بالوصايا، فمن حضره ينبغي أن لا يُحرمه، وهذا إنما نزل حيث كانت الوصية واجبةً ولم تنزل آية المواريث، والصحيح الأول.

﴿ فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ ﴾أي: من الميراث، ترجع الكناية إلى معنى القسمة كقوله: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ﴾ [يوسف: ٧٦] أي: السقاية؛ لأن الصاع مذكر.

---

(١) جامع البيان (٦/٤٣١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٨٧٣).

(٢) رضخ له: أَعْطاهُ عَطَاءً غير كثير. (النهاية: رضخ: ٢/٢٢٨ والقاموس المحيط: رضخ)

(٣) رجّح الطبري أن هَذِهِ الْآيَةُ مُحْكَمَةٌ غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ، وَبين أنه إِنَّمَا عَنَى بِهَا الْوَصِيَّةَ لِأُولِي قُرْبَى الْمُوصِي وما رجحه الطبري هو أظهر الأقوال إذ لا دليل بين على النسخ وهو مع ذلك إحسان وعمل خير. ينظر: الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد: صـ٣٠ وما بعدها والطبري:٦/٤٣١-٤٣٦وتفسير الثعلبي:٣/ ٢٦١ونواسخ القرآن لابن الجوزي: صـ٢٥٤ وتفسير ابن عطية: ٢/١٣.

وقيل: أراد من المقسوم؛ لأن القسمة بمعنى المقسوم هاهنا.

وقيل: ﴿مِّنْهُ﴾ أي: مما تركه لقوله: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ﴾[1].

﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ أي: قل مع الرَّزق ودِدتُ لو كان أكثرَ من هذا، وقيل: لا حاجة مع الرَّزق إلى عُذرٍ، نعم إن لم يَصرف إليهم شيئًا فلا أقلَّ من قول جميل ونوع اعتذارٍ.

قوله: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾ [النساء: ٩] من قال هذا قسمةُ المال قبل الموت.

وقبل تحريم الوصية بما يزيد على الثُّلث قال: كانوا يحضرون المريض، ويقولون: إنّ الله سيرزق ولدك فانظرْ لنفسك، وأوص بمالك في سبيل الله، فيضرُّ ذلك بورثته، فنُهوا عن ذلك، وأُمروا أن يقولوا قولاً سديدًا، وهو أن يأمره بأن يُخرج من ماله الحقوق الواجبة، ثم يوصي لذوي قرابته بقدرٍ لا يضرُّ بورثته الصغار، ويبقى لهم قدر الكفاية، وهذا الآمر ينبغي أن يُشفق على ولد هذا المريض كما يُشفق على ولد نفسه.

وقيل على هذا القول: هو أن يقول للمريض اتق الله وأمسكْ مالك على ولدك، فهذا صرف الوصية عن الأقارب، وقد بيَّنا أن هذا كان قبل نزول آية المواريث، وقيل: هذا وعظُ الأوصياء، أي: افعلوا باليتامى ما تحبون أن يُفعل بأولادكم من بعدكم، أي: وليخش الذي لو ترك أولادًا صغارًا خاف عليهم الضَّيعة، وليُحسن إلى من في كفالته من اليتامى، ولهذا قال بعد هذا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

(١) تفسير الثعلبي: ٤/ ٢٤١ و٥/٢٤١ وتفسير الرازي: ٩/٥٠٤ والدر المصون: ٣/ ٥٨٩ وهو أحسنها تفصيلا لهذه المسألة.

﴿يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠][1].

﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ﴾ أي: في اليتيم وماله، ﴿وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ لليتيم من غير نهرٍ واستخفافٍ، وعلى هذا وعلى الأول قوله: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ﴾ كما قال: ﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ﴾، وإنما كرَّر المعنى لتباعد أول الكلام عن آخره.

ويحتمل: وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافًا خافوا عليهم أن يُرْتكَبوا بمثلِ ما يَرتكِبون هم به ذرية غيرهم، ثم حذَّرهم بالله فقال: ﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ﴾. ﴿وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ أي: صدقًا، يُقال: قال فلان قولاً سددًا وسِدادًا وسَدَاداً. قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] أي: يتصرَّفون فيها بغير حق.

﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ أي: عاقِبتهم النار، وهذا كقوله: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[يوسف: ٣٦] فسَمَّى العنب خمرًا؛ لأنّ عاقِبته التخمير، ويُقال للأمر الشديد: الموتُ أي: يؤول إليه.

وفي الخبر: «يُبعث آكل مال اليتيم ظلمًا يوم القيامة ولهب النار ودخانه يخرج من فِيه، وأذنيه، وأنفه، وعينيه، يعرفه من رآه بأكل مال اليتيم»[2].

﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ بفتح الياء، وقُرئ برفعها[3]، يُقال: صلى النار

(١) تفسير الطبري: ١٧/٧.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٤٥٤/٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٨٧٩/٣) كلاهما من كلام السُّدّي ولم يرفعه.

(٣) قرأ أبو بكر عن عاصم وَابْن عَامر ﴿وسُيصلون﴾ بِضَم الْيَاء وَالْبَاقُونَ من السبعة بِفَتْحِهَا: السبعة: صـ ٢٢٧ والتيسير للداني:صـ٩٤.

يَصلاها صَلًى وصِلاءً.

وقيل: الصَّلى بالفتح والصِّلاء بالكسر والمدِّ آنيةٌ للوقود[١]، ومن قرأ: ﴿وَسَيُصْلَوْنَ﴾ بضم الياء فهو من: أصلاه الله حرَّ النار إصلاءً، قال الله: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾.

والسعير: النارُ المستعرة من سعرتُ النار فهي مسعورة وسعيرةٌ وسعيرٌ مثل كفٍّ مخضوبة وخضِيب[٢] [١٨٧و].

(١) في تهذيب اللغة (الصِّلاء اسمٌ للوَقود، وَهُوَ الصَّلا: إذا كَسَرْتَ الصادَ مَدَدْتَ، وَإذا فَتحتَها قَصَرْتَ)اهـ. ١٦٨/١٢ (صلا) وتاج العروس: ٣٨/ ٤٣٥ وفيه تجويز القصر والمد.

(٢) جامع البيان للطبري: ٤٥٦/٦.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين،

أمّا بعد:

فهذه بإيجاز بعض أهمّ النتائج التي توصل إليها هذا البحث:

١) التعريف بكتاب التيسير في التفسير لأبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري (ت: ٥١٤هـ). وبيان أهميته.

٢) الوقوف على منهج وطريقة كتاب التيسير في التفسير لأبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري.

٣) إبراز نصوص مهمة من تفسير من التفاسير المشهورة منذ القرن الخامس والسادس كان له أثر في بعض التفاسير المشهورة من بعده.

٤) توثيق نقول مهمة من تفسير القرطبي نقلها من كتاب القشيري، وإيضاح وبيان مصدره وأنه كان ينقل من تفسير الابن أبي نصر وليس من تفسير الأب.

٥) بيان اختلاف منهج تفسير القشيري الأب أبو القاسم عبد الكريم عن منهج ابنه أبي نصر القشيري والتدليل على أنّهما تفسيران مختلفان في الأسلوب والمضمون.

٦) إبراز ونشر نموذج مهمّ ومفيد من تفسير كان يعدّ في حكم المفقود.

الاستفادة من الوقوف على اختلاف عبارات المفسرين في تفسير أوائل سورة النساء من خلال تحقيق نموذج من تفسير مهمّ كان يعدّ من التفاسير المشهورة المتداولة في القرن السادس الهجري وما بعده.

فهرس المصادر والمراجع:

- إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، لعبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، لمحمد بن محمد الحسيني المعروف بمرتضى الزبيدي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء، تصحيح الشيخ علي الضباع، مكتبة المشهد الحسيني، ١٣٥٩ هـ في: مج١.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ ابن حجر أحمد بن علي، تحقيق: زهير الناصر وآخرين، مركز السنة بالجامعة الإسلامية الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ .
- أخبار مكة، لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي، تحقيق: رشدي الصالح، مكة المكرمة، الطبعة الثامنة، ١٤١٦هـ.
- أَخبار مكّة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- أسباب نزولِ القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، اعتمدت

على طبعةِ: السيد أحمد صقر، في مج١، دار القبلة بجدة، ط٣، ١٤٠٧هـ. وعلى طبعة دار الميمانِ للنّشر والتوزيع، الرّياض، ط١، ١٤٢٦هـ تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير أبي الحسن علي القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٣٨٧ هـ، وطبعة دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٤٠٦ هـ، مج٤.
- إيضاح المكنونِ في الذَّيل على كَشْفِ الظُّنون، لإسْمَاعيلَ بَاشا البَغْدادِيِّ، دار إحياءِ التراثِ العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.
- الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.
- الأعلام، لخير الدّين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة– ١٩٨٩م.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف، للحافظ علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- الأنساب، لعبد الكريم محمد السّمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٣هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، دار الفكر، دمشق.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢م.
- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان، مصورة دار الفكر عن طبعة السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب، ١٣٢٨هـ. مج٨.
- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى،١٤١٨هـ.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
- تاج العروس شرح القاموس، لمحمد بن محمد الملقب بالمرتضى الزبيدي أبو الفيض اللغوي المحدث، تصوير دار مكتبة الحياة – ١٠مج ضخام.
- تاريخ ابن الوردي (تتمة المختصر في أخبار البشر)، لزين الدين عمر بن الوردي الشافعي، المطبعة الحيدرية بالنجف، مج٢، الطبعة الثانية،

١٣٨٩هـ.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ شمس الدين الذّهبي، تحقيق: الدكتور: عمر عبد السلام تدمري. بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ شمس الدين الذّهبي. تحقيق: د. بشار عواد، ط. دار الغرب الإسلامي.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي، دار الكتب العلمية، بيروت، مج١٤. وطبعة دار الكتب العلمية بيروت، تحقيق: عبد القادر مصطفى عطا ١٤١٧ هـ، مج٢٤ مع ذيوله.
- تبيين كذب المفتري، لعلي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، للحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، اعتنى به: سلطان الطبيشي. الرياض، دار ابن خزيمة، ط١، ١٤١٤هـ.
- تذكرة النوادر من المخطوطات العربية، لهاشم الندوي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدآباد الدكن – الهند، ١٣٥٠هـ.
- تفسير ابن أبي حاتم، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي. تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكة، نشر مكتبة نزار الباز، ط١، ١٤١٧هـ.
- تفسير مقاتل، لمقاتل بن سليمان الأزدي البلخي، تحقيق: أحمد فريد،

دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

- تفسير السمعاني، لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني التميمي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ. ٤مج.
- وأيضا اعتمدت على تحقيق: سامي محمد السلامة. دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري محمد بن أحمد، تحقيق: عبد السلام هارون ومحمد النجار وغيرهما، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ١٣٨٤هـ، مج ١٧ بالمستدرك والفهارس.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج يوسف المزّي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ. مج ٣٥.
- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- التحبير في المعجم الكبير، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني، ج١. تحقيق: منيرة ناجي سالم.
- التحرير والتنوير، للشيخ العلامة محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر والدار الجماهيرة للنشر. بدون تاريخ.

- التدوين في أخبار قزوين، لعبد الكريم بن محمد الرافعي، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٣٢مجلد+ فهارس.
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- التمهيد في علم التجويد، لمحمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لحافظ المغرب يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البر، تحقيق: مصطفى علوي وسعيد أحمد أعراب وآخرين، ١٣٨٧هـ.
- التيسير في التفسير، لأبي نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري، نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة فيض الله أفندي.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه: أوتو رتزل، استانبول، ١٩٣٠م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبي جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- جامع الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤٢٠هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.
- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٢هـ، مج٩.
- حجة القراءات، لابن زنجلة أبي زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- الحاوي في فقه الشافعية، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ. ٢مج.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ٢– ١٤٠٩هـ.
- خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير، لسراج الدين عمر ابن علي المعروف بابن الملقن الشافعي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- دمية القصر وعصرة أهل العصر، لأبي الحسن علي بن الحسن بن علي ابن أبي الطيب الباخرزي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

- دول الإسلام، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين، تحقيق: حسن إسماعيل مروة ومحمود الأرناؤوط، دار صادر، ١٩٩٩.
- ذيل تاريخ بغداد، لمحب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، تصحيح الدكتور قيصر فرح، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي شهاب الدين أحمد بن يوسف، تحقيق: على محمد معوض وآخرين، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تصوير دار المعرفة عن الطبعة الميمنية الأولى، ١٣١٤هـ، مج٦.
- ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ.
- الرسائل القشيرية، لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن تحقيق: الدكتور فير محمد حسن، نشر المعهد المركزي للأبحاث الإسلامية. باكستان. ١ ج. ويشتمل على: شكاية أهل السنة، وكتاب السماع، وكتاب ترتيب السلوك.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.

- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الحديث، دمشق، تعليق: عزت الدعاس وعادل السيد. مج ٥، ج٥.
- سنن الدارمي وتسمى أيضًا بمسند الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ. تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي.
- سنن سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار العصيمي، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- سير أعلام النُّبلاء، للذهبي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط٧، ١٤١٠هـ، ٢٣ ج + ٢ ج فهارس.
- السبعة (في القراءات السبع)، لأبي بكر ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، القاهرة، دار المعارف، بدون تاريخ.
- السنن الكبرى، للبيهقي لأحمد بن الحسين، حيدر آباد الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٥٥هـ، مج ١٠.
- السياق في تاريخ نيسابور (مخطوط)، نسخة مصورة من مكتبة الشيخ حماد الأنصاري الخاصة، بالمدينة المنورة، وهي نسخة ناقصة من آخرها تقع في (٩٧) لوحة.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح بن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – بدون تاريخ.

- الشعر والشعراء، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١– ١٤١٣هـ.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ.
- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: محي الدين علي نجيب. دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة – بدون تاريخ.
- طبقات الشافعية، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠١هـ.
- طبقات الشافعية، لأبي بكر أحمد بن محمد بن قاضي شهبة الدمشقي، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، تحقيق: عادل أبو

نهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ.

- طبقات المفسرين، لجلال الدين السيوطي، مكتبة وهبة القاهرة، تحقيق: علي محمد عمر، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- طبقات المفسرين، لشمس الدين محمد بن علي الدّاوودي، دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ.
- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- العبر في خبر من غبر، للذهبي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ط١، ٤مج، ٤ج.
- العجاب في بيان الأسباب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- العلل الصغير، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري شمس الدين، تحقيق: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح: محب الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن باز، ترقيم: محمد

فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (مخطوطات التفسير وعلومه)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، ١٩٨٩م.
- كشف المحجوب، لعثمان الغزنوي الهجويري الصوفي، ترجمة: إسعاد عبد الهادي قنديل، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، تصوير، دار الفكر بيروت ١٤١٠هـ. ٢مج، ٢ج.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.
- الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري المعروف بعز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الحافظ ٠أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني(ت ٣٦٥هـ) ط، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ٨مج.
- الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ هـ. ٢مج.
- الكشف والبيان المعروف بـ: «تفسير الثعلبي»، للإمام أبي إسحاق الثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور ومراجعة الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- لب اللباب في تحرير الأنساب، لجلال الدين السيوطي، دار صادر، بيروت.
- لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرَّم المعروف بابن منظور، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي الأولى، ١٤١٦هـ.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لعلي بن محمد المعروف بعز الدين ابن الأثير الجزري، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت – ١٤٢٠هـ، ط ١.
- مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلة فصلية، بغداد، عراق.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٢هـ، ط٣.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، للحسين بن أحمد بن خالويه. مصورة عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في ما يعتبر من حوادث الزمان، لعبد الله اليافعي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ.
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لعبد المؤمن البغدادي، تحقيق: لعلي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٧٣هـ.
- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لأحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي التميمي. تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث. دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٣ج.
- المسند، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٣٩٢هـ. ومصورة دار الفكر بيروت، نشر المكتب الإسلامي عن الطبعة الميمنية ، ط١، ١٣١٣هـ.
- معالم التنزيل، للبغوي محيي السنة الحسين بن مسعود، دار طيبة، ط٢، تحقيق: محمد النمر وعثمان جمعه وسليمان الحرش، ١٤١٤هـ. وطبعة دار المعرفة – ١٤٠٧هـ.
- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- معاني القرآن، للزجاج إبراهيم بن السري، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ. ٥ مج.

- معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
- معاني القرآن، للفراء يحيى بن زياد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- معرفة الصحابة، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، من مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز «تفسير ابن عطية»، لابن عطية أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، للدمياطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر ابن أبي شيبة، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ.
- المعجم الصغير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج، المكتب الإسلامي، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد

السلفي، وزارة الأوقاف، بالجمهورية العراقية، ط٢.

- المغني شرح مختصر الخرقي، لعبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت– ١٤٠٥هـ.
- المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، لإبراهيم بن محمد الصريفيني الحافظ، انتخبه من السياق لتاريخ نيسابور للحافظ عبد الغفار الفارسي، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ، ١مج، ١ج.
- المنتظم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٥٨هـ.
- المنثور في القواعد الفقهية، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- نهاية المطلب في دراية المذهب، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الدّيب، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- نواسخ القرآن، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- الناسخ والمنسوخ، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد صالح المديفر. مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ.

- **الناسخ والمنسوخ، لأبي جعفر النحاس، مكتبة عالم الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.**
- **النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد ابن الجزري، أشرف على مراجعته علي بن محمد الضباع، مكتبة الرياض الحديثة، بدون تاريخ ، ٢مج.**
- **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا بن محمد، مصورة دار الفكر، بيروت، مطبوع مع كشف الظنون، ٢مج .**
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان شمس الدين أحمد بن محمد، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ٨ج.**
- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد ابن علي الواحدي النيسابوري، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.**

فهرس الموضوعات

المقدمة ٦٩

عملي في الدراسة وفي التحقيق ٧٠

خطة البحث ٧١

كنيته ولقبه واسمه ٧٢

فتنة المصنف مع الحنابلة في بغداد ٧٥

وفاته ٧٦

عائلة المصنف ٧٧

المبحث الثاني: مصنفاته. ٨١

المبحث الثالث: التعريف بكتاب التيسير في التفسير له وإثبات نسبته وبيان نسخه الخطية. ٨٢

وصف المخطوطة وتوثيق نسبتها إلى المؤلف ٨٥

المبحث الرابع: منهج أبي نصر القشيري في تفسيره ٨٦

نقول الإمام القرطبي من هذا التفسير ٨٨

أمثلة ٩١

مثالٌ آخر ٩٢

مثال آخر ٩٢

مثالٌ آخر ٩٣

تفسير أبي القاسم القشيري والد المصنف أقدم وأسبق من تفسير ابنه أبي نصر القشيري ٩٤
وصف عامّ موجز ٩٦
من الاختلاف الواضح بين منهجيهما ٩٦
اختلاف منهجيهما في الموقف من القراءات ٩٦
منهجهما في ذكر القراءات الشاذة وتوجيهها ٩٧
الخاتمة ١٢٥
فهرس المصادر والمراجع ١٢٦
فهرس الموضوعات ١٤٣